

وثائق تأمين الحياة والتضخم وطرق العلاج فى السوق المصرى والسوق الخارجى

إعداد دكتور

محمد فؤاد محمد محمد حسان

كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

إن ظاهرة التضخم تغير بطريقة عشوائية ومجففة المراكز الإقتصادية والمالية لأفراد المجتمع فيتأثر بها الكثرة خاصة الأفراد محدودى الدخل ، والنتيجة مزيداً من التضخم وتوالى إرتفاع المستوى العام للأسعار ، فيعتبر التضخم عبأ مرهقاً لأى إقتصاد وممزقاً له ، ومما لاشك فيه سوف يتأثرون حاملى وثائق تأمين الحياة بتلك الظاهرة والتي نحن بصددھا .

فقد كان لتطور العلوم الرياضية والإحصائية والإكتوارية وأيضاً الإقتصادية فى إرساء صناعة التأمين على أسس علمية دقيقة ، وخاصة عند تناول مشكلة أثر التضخم على وثائق تأمين الحياة .

وقد ثبت بالبحث والدراسة عدم وجود سياسة واضحة تنظم تحديد وتنفيذ البرامج التأمينية فى ظل التضخم بما يخدم أهداف المستأمنين وشركات التأمين فى نفس الوقت ، فإن إصدار بعض وثائق تأمين الحياة المطورة والوثائق الأربع المقترحة بالبحث سوف يحد من الآثار السلبية للتضخم ، ويزداد تبعاً إقبال جمهور العملاء على ذلك لإحساسهم بالرضا عن تأمين الحياة وإنخفاض معدلات الإلغاء ومعدلات التصفية بالنسبة لشركات التأمين .

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة :

يهتم تأمين الحياة بصفة خاصة بالأخطار التي يتعرض لها الفرد وتصيبيه في شخصه، فالوفاة وإن كانت تمثل أمراً حتمياً بالنسبة لأي فرد إلا أن عدم التأكد بنصف من الوقت الذي تحدث فيه يمثل خطر يجب على الفرد الاحتياط منه، فحدوث الوفاة في سن مبكر يعرض من يعولهم الفرد للعوز والفاقة نتيجة لفقدهم عائلهم ، وقد تميز تطور تأمين الحياة والأساليب والطرق التي اتبعت في اختيار المؤمن لهم وتحديد الأقساط بثلاث مراحل مرت بها صناعة تأمين الحياة وتبدأ المرحلة الأولى بالفترة التي اتسمت بالمساواة الكاملة بين الأعضاء في تحمل الخسائر التي تحدث بدون أي تفرقة بين عضو وآخر لاختلاف السن أو الجنس أو أي من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى اختلاف درجة الخطورة ، وكان قسط التأمين في تلك المرحلة يمثل نصيب العضو من الخسائر الفعلية ، ويحصل من العضو عند ظهور الحاجة إليه أي بعد تحقق الخطر . وقد تميزت المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى في أنه تم اخذ بعض العوامل التي تؤثر في درجة الخطورة في الحساب مثل السن والحالة الصحية وبالتالي اختلف قسط التأمين من فرد لآخر وأن كان يلاحظ في هذه الفترة بساطة الأساليب التي أتبعت في تحديد درجة الخطورة وكيفية حساب تأثيرها على تكلفة عقد التأمين . أما المرحلة الثالثة فقد كان لتطور العلوم الرياضية والإحصائية والإكتوارية وأيضاً الاقتصادية في إرساء صناعة التأمين على أسس علمية دقيقة . وخاصة عند تناول مشكلة أثر التضخم على وثائق تأمين الحياة .

١- المشكلة موضوع البحث :

تعتبر ظاهرة التضخم من أشد الظواهر تعقيدا فهي ظاهرة ذات طبيعة رغبة نقدية واقتصادية واجتماعية ، فضلا عن كونها ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية قد تكون نتائجها خطيرة خاصة ما إذا استشرت في هيكل لاقتصاد القومي. فهي تغير بطريقة عشوائية ومحففة المراكز الاقتصادية المالية لأفراد المجتمع فيتأثر بها الكثرة خاصة الأفراد محدودي الدخل ، كما أن التضخم ذاته وهو محصلة عوامل عديدة ذات طبيعة نقدية واقتصادية واجتماعية سياسية ، يعمل على تقوية العوامل التي كانت سبب وجوده ، والنتيجة مزيدا من التضخم وتوالي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهكذا تظهر وتستمر الدائرة مفرغة للتضخم (١) .

فيعتبر التضخم عبأ مرهقا لأي اقتصاد وممزا له ، إذ يقع هذا العبء على أفراد كما يقع على الشركات ويمكن أن يكون تأثيره واضح إذ يعاقب أصحاب دخول الثابتة وأيضا أصحاب الاستثمارات الكبيرة ذات الأصول القابلة لاستهلاك ، وعادة يكافئ المدين على حساب الدائن . ومما لا شك فيه سوف تأثرون حاملي وثائق تأمين الحياة بتلك الظاهرة والتي نحن بصددنا ، فينتاول باحث ظاهرة التضخم وأثرها على وثائق تأمين الحياة بالدراسة والتحليل لإيجاد سائل علمية وعملية لتقليل الآثار الضارة الواقعة على هؤلاء المستأمنين بسبب تضخم وتحقيق العدالة الكاملة بين المستأمن وشركات التأمين .

١- أهداف البحث :

تتمثل أهم أهداف البحث في الآتي :

- دراسة تحليلية لظاهرة التضخم .
- دراسة وثائق تأمين الحياة في السوق المصري والسوق الخارجي .
- اقتراح التوصيات والأساليب لعلاج مشكلة آثار التضخم على وثائق تأمين الحياة .

١/٣ - الجانب العلمي :-

تأتي الأهمية العلمية للبحث من خلال إضافته كدراسة متخصصة تبني على أسس علمية لتقديم علاج لمشكلة آثار التضخم على وثائق تأمين الحياة ، بما يمكن من إدراك التطور المستقبلي والاستثماري لخدمة أهداف التأمين من جانب كل من المؤمن والمستأمن على حد سواء .

٢/٣ - الجانب التطبيقي :

تتبع الأهمية التطبيقية للبحث من إمكانية الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها في توجيه وتطوير النشاط التأميني بعملياته وأنشطته المتتابعة بما يمكن من الاستفادة منه باعتباره استثمار توجه إليه شركات التأمين والمستأمنين جانبا من مواردهم المادية وبالتالي يجب أن يتحقق منه العائد المناسب .

٤- فروض البحث :

يعتمد هذا البحث على إثبات مدى صحة الفرض القائل " عدم وجود سياسة واضحة تنظم تحديد وتنفيذ البرامج التأمينية في ظل التضخم بما يخدم أهداف المستأمنين وشركات التأمين في نفس الوقت" .

٥- حدود البحث :

سوف يتم إجراء هذا البحث في إطار المحددات التالية :

١/٥- تقتصر الدراسة على شركة الشرق للتأمين وذلك لسهولة الحصول على البيانات ، وأن الشركة ضمن الشركات التي يعتد بعملياتها من ناحية مبالغ التأمين وعدد وثائق الحياة المصدرة^(٢) لذلك يمكن إجراء الدراسة والبحث

على هذه الشركة باعتبارها ممثلة لشركات التأمين سواء على مستوى السوق المصري أو السوق الخارجي .

٢/٥- تقتصر الدراسة على عرض نتائج تحليل واستخدام طرق قياس التضخم خلال الفترة من عام ١٩٨٧/٨٦ حتى عام ١٩٩٨/٩٧ ، وهي المرحلة محل الاهتمام في هذا البحث ، وأثر ذلك على وثائق تأمين الحياة في هذه الفترة .

٦- أسلوب ومنهج البحث :

سوف يتم الاعتماد على أسلوب الدراسة المكتبية لتحقيق أهداف البحث ، وتستهدف الدراسة المكتبية (الوثائقية) الحصول على البيانات الثانوية المطلوبة لتحقيق أهداف البحث من مصادرها المختلفة وهي :

- البيانات الثانوية المطلوبة للتأصيل النظري لموضوع التضخم وأساليب تحديده آثاره الإيجابية وأيضاً لآثار السلبية .
 - البيانات الخاصة بالمشورات والكتب الدورية المرتبطة بآثار التضخم ووثائق تأمين الحياة .
 - المراجع المتوافرة في المكتبات المصرية .
 - الدراسات السابقة عن الموضوعات المرتبطة بالمشكلة محل البحث .
 - سجلات شركات التأمين وخاصة شركة الشرق للتأمين .
- وتأسيساً على ما تقدم ولتحقيق أهداف البحث سوف يتم تقسيمه إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول :

ويتناول الإطار العام للمبحث ، حيث يستعرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه وأهميته وكذلك أسلوب البحث وحدوده .

ويتناول دراسة تحليلية لظاهرة التضخم من خلال توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالتضخم بالإضافة إلى عرض لطرق قياس التضخم ومقارنة هذه الطرق بعضها ببعض .

المبحث الثالث :

ويتناول دراسة وثائق تأمين الحياة في السوق المصري والخارجي ، أكثرهم انتشارا ، وأيضا يتناول أساليب علاج مشكلة التضخم وأثره على وثائق تأمين الحياة، وذلك بعرض لطرق وأسس لحساب قسط التأمين وأيضا تحديد مبلغ التأمين في ظل التضخم .

المبحث الرابع :

ويتناول نتائج وتوصيات البحث .

المبحث الثاني

مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري

١- ظاهرة التضخم ، خصائصها وأهميتها : (٤)

كثرت التسميات التي أطلقت على العصر الذي نعيشه ، فهناك من سماه "عصر النواة" أو "عصر الكمبيوتر" وهناك من أطلق عليه "عصر الهندسة الوراثية" أو "عصر التلوث وحب الأزون" ، وخلال السنوات الأخيرة بدأت تسميته "بعصر انتصار الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية" ، والآن يمكن أن نسمي عصرنا "بعصر التضخم" ، بعد أن عمت غالبية دول العالم ظاهرة التضخم وعانى من ضرورها غالبية سكان هذا الكوكب ، وكثر حديث الإنسان عن جنون الأسعار وتدهور القوة الشرائية للنفود ، حتى صعب على الكثيرين تدبير ضروريات الحياة .

ومن المعروف أن ظاهرة التضخم على الرغم من قدمها ، كانت وما زالت تثير خلافات حادة بين الباحثين ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بطبيعتها وأسبابها أو العوامل التي تشكلها ، ويرجع ذلك إلى أن ظاهرة التضخم من أعقد الظواهر الاقتصادية. فهي من ناحية ذات طبيعة مركبة ، فهي ظاهرة نقدية واقتصادية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن ناحية أخرى فإن التغيرات التي تطرأ على اتجاهات الأسعار سواء في حالة التضخم أو الانكماش إنما هي محصلة عوامل كثيرة ، تتفاعل فيما بينها ، ويتأثر كما يؤثر كل منها في الآخر ، وبشكل تراكمي نحو الصعود أو الانخفاض .

فضلا مما سبق ، فإن قياس التغيرات التي تطرأ على اتجاهات الأسعار وحصر الآثار الاقتصادية التي تنجم عن هذه التغيرات ليس بالأمر الهين اليسير ، خاصة إذا كان الهدف والقياس هو الوصول إلى نتائج واقعية دقيقة . هذا ، وتعتبر مشكلة التضخم ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، نظرا لما تحدثه من تغيرات في نمط الدخل ، الحقيقة ستأفاد

٢- بعض المفاهيم الأساسية :

يعد التضخم من أكبر المشاكل التي يعاني منها المواطن العادي وذلك لارتباطها بحياته اليومية في كل مجالاتها ولتأثيرها المباشر على مستوى معيشته ورفاهيته ، أن كل ما ينيه هو كيف ينعكس مستوى الأسعار ومدى توافق تحركاتها مع مستوى الدخل ، لذلك يجدر بنا تعريف التضخم وطبيعته، وصور التضخم ثم آثاره

١/٢- تعريف التضخم وطبيعته :^(٤)

من المسلم به ، أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتضخم ، ولكن من أكثر التعريفات شيوعا تعريف التضخم : بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة . كما يمكن لمزيد من الدقة والوضوح أن يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار يتسم بالاستمرار الذاتي ، ويرجع أساسا إلى زيادة في الطلب الكلي عن الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الأسواق .

ويمكن القول أن التضخم كظاهرة يتسم بما يأتي :

- أن التضخم يمثل حركة صعودية ديناميكية في الأسعار ، تستمر فترة طويلة نسبيا .

- أن هذه الحركة أساسا هي حركة صعودية ، بغض النظر عما يطرأ على كمية النقود من تغير .

- أن هذه الحركة هي حركة تراكمية مستمرة ، تتسم بالدوام الذاتي .

وقد بدأت مشكلة التضخم في مصر والعالم تلفت النظر منذ منتصف السبعينيات تقريبا ، ثم تفاقت وبشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية

بحيث يمكن القول أنها ظاهرة مزمنة وتمثل أحد الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي .

٢/٢ - الآثار السلبية للتضخم :

يؤدى التضخم إلى خلق الكثير من المشكلات الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، ونجد هذه المشكلات أصل لوجودها في تغيير سلوك أسعار السلع والخدمات المختلفة ، بما في ذلك من مكافآت خدمات عناصر الإنتاج، فمن المعروف أنه لو أن أسعار السلع والخدمات قد تغيرت فى نفس الوقت ، وفى نفس الاتجاه وبنفس النسبة ، لما أثار التغير فى مستوى الأسعار مشكلات ذات أهمية فى مثل هذه الحالة ، لن يترتب على التغير فى المستوى العام للأسعار سواء كان صعودا أو هبوطا ، تغير المراكز الاقتصادية النسبية للأفراد .^(٥)

ولكن تغيير سلوك أسعار السلع والخدمات المختلفة وهو الغالب الأعم يجعل التضخم قوة عشوائية تغير من الأوضاع الاقتصادية النسبية للأفراد على نحو مغاير لأوضاعهم النسبية التي كانت قائمة قبل حدوث التضخم ، الأمر الذي غالبا ما يترتب عليه إخلال واضح باعتبارات العدالة الاجتماعية دون أن يكون للإنسان العادى دور مباشر على الإطلاق فى خلق هذه القوة الغاشمة . فإن حدوث التضخم ، خاصة إذا طال أمده بحيث يصير صفة لصيقة تؤدى إلى وجود اختلال هيكلى بالاقتصاد القومي ويعنى بالضرورة تدهور القوى الشرائية للنقود .

إن ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود يضران ضررا قد يكون بليغا بالأفراد الذين يعتمدون فى معاشهم على دخول نقدية تتسم بالثبات أو قد تكون بطيئة التغير ، ومن بين هؤلاء أصحاب المرتبات والأجور من الموظفين والعمال وأصحاب المعاشات وكذلك أصحاب المباني والأراضي ذات الإيجار الثابت . كما يضر التضخم المؤمن لهم وأصحاب الودائع فى المصاريف أو صناديق التوفير، ذلك لأن تدهور القوة الشرائية للدخول النقدية الكافية يعنى بالضروة تدهور دخلهم الحقة .

أما أصحاب الدخل المتغيرة ، كالموظفين ورجال الأعمال فسوف يمكنهم في غمار التضخم وارتفاع الأسعار زيادة أرباحهم وتحسين دخولهم النقدية والحقيقية ويلاحظ أن مثل هذه التغيرات في الأوضاع الاقتصادية النسبية للأفراد خاصة الفئات محدودة الدخل والذين يمثلون غالبية السكان ، قد يؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية غير محدودة ، وغير مقبولة . هذا بالإضافة إلى أن التضخم يؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الأفراد الخاصة بالادخار والاستثمار وشراء التأمين ، إذ من المتوقع أن يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى ضعف الميل الادخار خاصة إذا كان سعر الفائدة وما يعود بالتالي على أصحاب الودائع من عائد غير كاف لتعويض أصحابها عن التدهور في القوة الشرائية للنقود .

وفي نفس الوقت أن موجات التضخم تقترن عادة برواج المضاربات على المباني والأراضي ، والميل إلى تخزين السلع واكتناز الذهب والعملات الأجنبية التي تتسم باستقرار سعر صرفها . كما يؤدي التضخم إلى تفضيل المبادلات التجارية، والأحجام عن الاستثمارات طويلة الأجل ولكن يجب ملاحظة أن الارتفاع المعقول في الأسعار قد يكون حافزا هاما على زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج القومي ، سعيا وراء الربح وذلك بفرض أن الاقتصاد القومي لا يتصف بجمود أو عدم مرونة طاقاته الإنتاجية ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث ولم يكن قد بلغ بعد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية كما يحدث أحيانا في بعض الدول الصناعية المتقدمة .

٢/٣- أنواع أو صور التضخم :^(٦)

تتناول كثير من الدراسات ظاهرة التضخم بالتحليل والقياس من زوايا مختلفة وباستخدام مناهج مختلفة ، فهناك دراسات تتعرض لقياس معدل التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار ، وهناك دراسات أخرى تتعرض لتحليل أسباب التضخم ومصادره أما تحليلا استقرائيا أو تحليلا كيميا ، وهناك الدراسات

التي تتعرض لاقتراح الوسائل والأساليب المختلفة للقضاء على التضخم ، وتظهر الدراسات المختلفة التي تتناول التضخم من حيث أسبابه ومصادره فيفرق الفكر الاقتصادي المعاصر بين الصور أو الأشكال التالية للتضخم :

١/٣/٢ - التضخم الناشئ عن جذب الطلب :

Demand - Pull Inflation

حيث ترجع الزيادة في مستوى الأسعار لزيادة الطلب النقدي الكلي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق .

٢/٣/٢ - التضخم الناشئ عن دفع التكاليف :

Cost Push Inflation

والذي يرجع أساسا إلى زيادة نفقات أو تكاليف الإنتاج بسبب أو آخر .

٣/٣/٢ - التضخم الهيكلي أو البنائي :

Structural Inflation

ويوجد حيث يتسم الجهاز الإنتاجي بالجمود أو عدم المرونة ، فيؤدي التغيير في بنيان الطلب الذي يلزم زيادة الأنفاق من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصحوبا بضغوط تضخمية شديدة على الأسعار .

٤/٣/٢ - التضخم المستورد :

Imported Inflation

حيث تؤدي الزيادة في أسعار واردات الدولة من السلع والخدمات إلى زيادة ملحوظة في الأسعار المحلية .

ورغم كثرة الدراسات التي تتعرض للتضخم إلا أن القليل منها يتعرض للمقاييس والمؤشرات التي يمكن الاستدلال منها على قيمة معدل التضخم وتطوره وارتباطه بالظواهر المختلفة المسببة له ، حيث تقنع معظم الدراسات باستخدام معدل نمو الأرقام القياسية للأسعار كمشد لمعددا للتضخم .

المختلفة للتضخم ومقارنتها بالأرقام القياسية للأسعار ومعدلات نموها في مصر وذلك في الفترة الزمنية التي تبدأ باستئناف الخطط الخمسية إلى وقتنا الحالي ، أي من عام ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧ .

٢/٤- طرق قياس معدل التضخم : (٧)

يفرق الفكر الاقتصادي المعاصر عند البحث في طرق قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وسواء كان هذا التغيير نحر الارتفاع كما في حالة التضخم أو نحو الانخفاض كما في حالة الانكماش ويفرق الفكر الاقتصادي المعاصر بين طرق القياس التقليدية من ناحية وما يعرف بطرق القياس الحديثة من ناحية أخرى .

٢/٤/١- طرق القياس التقليدية : (الأرقام القياسية للأسعار)

الأرقام القياسية للأسعار هي عبارة عن ملخص للتغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع والخدمات في وقت معلوم بالنسبة لمستواها في وقت آخر ، يتخذ أساساً للمقارنة أو القياس . أن الأرقام القياسية للأسعار هي أكثر الطرق شيوعاً في قياس التغيرات التي تطرأ على اتجاهات أسعار السلع والخدمات تطوراً لبساطتها النسبية وسهولة الحصول على البيانات والإحصائيات الضرورية لتركيبها ، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات في أسواق التجزئة (أو الرقم القياسي لنفقات المعيشة أو لأسعار المستهلكين) ، هو أنسب الأرقام لقياس التغير الذي يطرأ على القوة الشرائية بالنسبة لمجموعات السلع والخدمات الضرورية لجمهور المستهلكين ، وينشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبصفة دورية سلسلة من الأرقام القياسية للأسعار ، وهي الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لأسعار الجملة ، وتعتمد هذه الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين منذ عام ٦٦/٦٧ على بيانات عام ١٩٣٩ كسنة أساس

ثم عدلت سنة الأساس إلى عام ١٩٦٠/٥٩ ثم إلى ١٩٦٧/٦٦ وأخيراً إلى عام ١٩٨٣/٨٢ .

١/١/٤/٢ - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين :

تتقسم هذه المجموعة من الأرقام القياسية إلى الرقم القياسي العام ويهدف إلى قياس التغيرات التي تطرأ على أسعار المستهلكين على مستوى انقصر كله ، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف . وجدير بالذكر أن الرقم الأخير لم يكن يصدر في البداية فقد اقتضى الأمر إصدار رقم خاص بالريف ، ويعتمد في تركيب الأرقام القياسية على طريقة العينة في تحديد نمط الاستهلاك لأسرة نموذجية تمثل جمهور المستهلكين في النطاق الجغرافي محل الاهتمام ، سواء كان القطر كله أو الحضر وحده أو الريف وحده ، ويعتمد تحديد أوزان الترجيح التي تعطى لكل مجموعة من مجموعات السلع والخدمات انداخلة في تركيب هذه الأرقام على نصيب كل مجموعة من هذه المجموعات في الاتفاق الاستهلاكي للأفراد ، طبقاً لنتائج ميزانية الأسرة التي نشرت عام ١٩٨٣/٨٢ . ثم استخدمت بعد ذلك نتائج بحث ميزانية الأسرة الذي أجرى عام ١٩٩٨/٩٧ .

٢/١/٤/٢ - الرقم القياسي لأسعار الجملة :

وتبدو أهمية الرقم القياسي لأسعار الجملة في قياس التغير الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود وذلك لأنه لا بد أن ينعكس في نهاية الأمر على الأسعار في أسواق التجزئة ، ويجب أن نراعي الحذر في استخدام الأرقام القياسية للأسعار نظراً للاعتبارات الآتية :

(أ) يعتمد في تركيب الأرقام القياسية للأسعار على الأسعار الرسمية للسلع والخدمات ، فهذه الأسعار لا تمثل الأسعار الواقعية خاصة في المناطق الريفية حيث يضعف رقابة الحكومة على الأسعار .

التي قامت عليها عملية توزيع الأوزان الترجيحية بين السلع والخدمات الداخلة في تركيب هذه الأرقام..

ومع ذلك فيمكن القول أن الأرقام القياسية للأسعار وبصفة خاصة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، تعتبر أداة جيدة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار المستهلكين والتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود ، وذلك بالنسبة لمجموعة السلع والخدمات الضرورية بالنسبة لجمهور المستهلكين ، وذلك سوف نتناول قياس معدل التضخم في مصر باستخدام الطرق التقليدية أي الأرقام القياسية للأسعار فيما بعد .

٢/٤/٢ - طرق القياس الحديثة :

لقد حاول الفكر النقدي المعاصر الوصول إلى مقاييس أو معايير جديدة لقياس التضخم ، دون استخدام الأرقام القياسية ، فهي تمكن من قياس التضخم والأوضاع في نفس الوقت عن الأسباب أو العوامل التي تعمل على رفع الأسعار في اتجاه أو آخر ، ومن بين هذه المقاييس ما يأتي :

٢/٤/٢/١ - معيار فائض الطلب :

ويعرف أيضا بمعيار الفجوة التضخمية ويتمثل فائض الطلب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، مطروحا منه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٢/٤/٢/٢ - معيار نسبة الفجوة التضخمية :

وتساوى قيمة فائض الطلب (أو الفجوة التضخمية) مقسومة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - وهذه النسبة تقيس حجم الضغوط على جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، الأمر الذي يعرض الأسعار لموجات مختلفة من التغير .

٣/٢/٤/٢ - معدل الضغط التضخمي :

ويساوى معدل النمو فى كمية النقود مطروحا منه معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا المعيار يقيس التضخم فى الاقتصاد القومى اعتمادا على الاختلاف الذى ينشأ بين كمية النقود من ناحية والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ناحية أخرى .

٣- تحليل وقياس ظاهرة التضخم : (٨)

سوف نتناول ظاهرة التضخم بالتحليل والقياس من زوايا مختلفة وباستخدام مناهج مختلفة ، فيمكن قياس معدل التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار ، كما نتعرض لتحليل أسباب التضخم ومصادره أما تحليلا استقرائيا أو تحليلا كميا ، ثم نتعرض لاقتراح الوسائل والأساليب المختلفة للقضاء على التضخم .

١/٣ - مقاييس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار :

يقاس التضخم بمعدلات التغيير التى تطرأ على المستوى العام للأسعار وبالتالي تستخدم الأرقام القياسية للأسعار للتعبير عن معدلات التضخم .

فإن هناك ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار :-

- الرقم القياسى لسعر المستهلك .

- الرقم القياسى لسعر الجملة .

- الرقم القياسى الضمنى . (مكمش الناتج المحلى)

وعادة ما يستخدم الرقم القياسى لسعر المستهلك لقياس التضخم وذلك باعتباره يتعرض للأسعار النهائية التى يتحملها المستهلك بالفعل ، وإن كانت الأرقام الأخرى تستخدم أيضا ولها دلالتها الخاصة .

ونعرض فيما يلي جدول رقم (١) سلسلة للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية وبالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦ ، والرقم القياسى

المحلى الإجمالى (خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧)

بالمليون جنية

السنة	الناتج المحلى بسرر السوق بالأسعار الجارية	الناتج المحلى بالأسعار الثابرة لعام ١٩٨٧/٨٦	مكمش الناتج المحلى	معدل النمو السنوي للناتج المحلى بالأسعار الثابرة %	معدل النمو السنوي لمكمش الناتج المحلى %
١٩٨٧/٨٦	٢٥٨٩٥	٢٥٨٩٥	١٠٠	٩,٧	١١,
١٩٨٨/٨٧	٣١٥٤٧	٢٨٤٠٦,٨	١١١	٦,٨	١١,
١٩٨٩/٨٨	٣٧٤٢٠	٣٠٣٣٨,٥	١٢٣,١	٢,٣	١١,١
١٩٩٠/٨٩	٤٢٥٦٣	٣١٠٣٦,٣	١٣٧	٧,٩	١٤,٨
١٩٩١/٩٠	٥٢٧١٢	٣٣٤٨٨,	١٥٧,١٥	٢,٦	١٣,٥
١٩٩٢/٩١	٦١٣٥٣	٣٤٣٥٨,٨	١٧٨,٣٦	٧,٤	١٧,٩
١٩٩٣/٩٢	٧٧٧٠٢	٣٦٩٠١,٤	٢١٠,٢٩	٦,٧	١٨,١
١٩٩٤/٩٣	٩٧٩٧٥	٣٩٤١٠,٦	٢٤٨,٣٥	٣,١	١٤,٧
١٩٩٥/٩٤	١١٥٨٤٠	٤٠٦٣٢,٣	٢٨٥,	١,١	٢١,٦
١٩٩٦/٩٥	١٤٢٣٤٠	٤١٠٧٩,٣	٣٤٦,٥	٢,٧	٦,
١٩٩٧/٩٦	١٥٥٠٠٠	٤٢١٨٨,٤	٣٦٧,٤	٤,	٧,٢
١٩٩٨/٩٧	١٧٢٧٨٣	٤٣٨٧٦,	٣٩٣,٨		

المصدر :

- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية . أعداد مختلفة .

- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية . أعداد مختلفة .

وينضح من الجدول رقم (١) أن الفرق بين رقم الناتج المحلى بالأسعار

الجارية وبالأسعار الثابرة يتزايد بشكل واضح وبمعدلات كبيرة حتى أنه فى نهاية

الفترة الزمنية فى عام ١٩٩٨/٩٧ نجد أن قيمة الناتج المحلى بالأسعار الثابرة لعام

١٩٨٧/٨٦ تبلغ تقريبا ربع قيمة الناتج المحلى بالأسعار الجارية ، وهو ما تعكسه

الأرقام القياسية لمكمش الناتج المحلى الإجمالى الذى وصلت قيمته فى ١٩٩٨/٩٧

حوالى أربعة أضعاف قيمته فى سنة الأساس .

كما يلاحظ أيضا من الجدول اتجاه معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى التناقص مع بعض التذبذب في قيم هذا المعدل ، فنجد أنه يبلغ ٩,٧٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم يتناقص حتى يصل إلى ٢,٣٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ ثم يرتفع إلى ٧,٩٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ ويعود يتناقص ليصبح ٢,٦٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ثم يتزايد مرة أخرى ثم يقل ليصل إلى أدنى قيمة له ١,١٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ ثم يرتفع إلى ٤ فى عام ١٩٩٨/٩٧ .

بالنسبة لقيم مكمش الناتج المحلي الإجمالي التي تعكسها البيانات والتي يعرضها الجدول رقم (١) فنجد أنها تتزايد بشكل مستمر ، ويبدو معدل الزيادة مستقرا إلى حد ما فى الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٢/٩١ حيث يتراوح من ١١٪ إلى ١٤,٨٪ ثم يتزايد بعد ذلك فى الفترة من ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٦/٩٥ حيث يبلغ ١٧,٩٪ فى ١٩٩٣/٩٢ ووصل إلى ٢١,٦٪ فى ١٩٩٦/٩٥ ثم تنقص بعد ذلك بشكل ملحوظ فى السنتين الأخيرتين حيث بلغ ٦٪ ثم ٧,٢٪ ، كما يتضح أن معدل نمو المكمش بلغ أقصى قيمة له فى ١٩٩٦/٩٥ وهى نفس السنة التي بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أدنى قيمة له .

ويعرض الجدول رقم (٢) سلسلة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف لنفس الفترة الزمنية وكذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، كما يعرض الجدول رقم (٣) مؤشرات تتبع تطورات معدل التضخم فى هذه الفترة ومقارنتها بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

الأرقام القياسية لاسعار المستهلكين في الحضر والريف واسعار

الجملة (خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧)

الأرقام القياسية للأسعار (١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦)

السنة	الرقم القياسي للسعر المستهلك حضر	الرقم القياسي للسعر المستهلك الريف	الرقم القياسي للسعر الجملة	مكمش الناتج المحلى الإجمالي
١٩٨٧/٨٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٨/٨٧	١١٨,	١١٧,٨	١٠٩,٤	١١١
١٩٨٩/٨٨	١٣٤,٩	١٢٧,٥	١٢٠	١٢٣,١
١٩٩٠/٨٩	١٥٦,٦	١٥٠	١٤١,٣	١٣٦,٩
١٩٩١/٩٠	١٩٦,	١٨٢	١٥٧,٧	١٥٧,١٥
١٩٩٢/٩١	٢٣٢,٥	٢٠٨,٧	١٩٨,٣	١٧٨,٣٦
١٩٩٣/٩٢	٢٧١,٤	٢٥٢,٨	٢٦٥	٢١٠,٢٩
١٩٩٤/٩٣	٣٢٨,٩	٣١١,٣	٣١٨,٨	٢٤٨,٣٥
١٩٩٥/٩٤	٣٧٧,٣	٣٤٧,٥	٣٦٩,٧	٢٨٥
١٩٩٦/٩٥	٤٥٦,٩	٤١٧,٥	٤١٥,٩	٣٤٦
١٩٩٧/٩٦	٥٠٧,٦	٤٣٢,٢	٤٣٩,٤	٣٦٧,٤
١٩٩٨/٩٧	٥٥٣,٣			٣٩٣,٨

المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب السنوي - أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣)

معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار (%)

(خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧)

السنة	معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك حضر	معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك ريف	معدل نمو الرقم القياسي لسعر الجملة	معدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
١٩٨٧/٨٦					
١٩٨٨/٨٧	١٨,٠٤	١٧,٨٥	٩,٣٦	١١	٩,٧
١٩٨٩/٨٨	١٤,٢٩	٨,٣٥	٩,٦٧	١١	٦,٨
١٩٩٠/٨٩	١٦,١٣	١٧,٤	١٧,٨١	١١,١	٢,٣
١٩٩١/٩٠	٢٥,١٦	٢١,٥١	١١,٦	١٤,٨	٧,٩
١٩٩٢/٩١	١٨,٦	١٤,٦	٢٥,٧	١٣,٥	٢,٦
١٩٩٣/٩٢	١٦,٧	٢١,١	٣٣,٦	١٧,٩	٧,٤
١٩٩٤/٩٣	٢١,٢	٢٣,١	٢٠,٣	١٨,١	٦,٧
١٩٩٥/٩٤	١٤,٧	١١,٦	١٦	١٤,٧	٣,١
١٩٩٦/٩٥	١٢,١	٢٠,١	١٢,٥	٢١,٦	١٠,١
١٩٩٧/٩٦	١١,١	٣,٥	٥,٦	٦	٢,٧
١٩٩٨/٩٧	٩			٧,٢	٤

المصدر :

بيانات محسوبة من الجدول رقم (٢)

ويتضح من الجداول رقم (٢) ورقم (٣) أن الرقم القياسي لسعر المستهلك في الحضر أكبر منه في الريف وأن كانت معدلات نمو هذا الرقم في أقل منها في الحضر بصفة عامة فيما عدا عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٠/٨٩ ويبدو الفارق بين هذه المعدلات كبيراً في ١٩٩٧/٩٦ حيث يبلغ ١,١% في الحضر و ٣,٥% في الريف ، وبالنسبة لمكش الناتج المحلي توضح النتائج أن معدلات نموه أقل من معدلات نمو الأرقام القياسية لسعر المستهلك في الريف والحضر فيما عدا أعوام ١٩٩٥/٩٤ و ١٩٩٦/٩٥ .

كما توضح الأرقام القياسية للأسعار أنه في الفترة من ١٩٨٧/٨٦ حتى

والرقم القياسي لسعر الجملة باقل من اربع مرات ونصف بينما تضاعف مكمش الناتج المحلى الإجمالى حوالى أربع مرات . وإذا نظرنا إلى معدلات نمو الأرقلم القياسية بأنواعها المختلفة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى جدول رقم (٣) نلاحظ أن معدلات النمو السنوية للرقم القياسي لسعر المستهلك فى الحضر تزيد عن مثيلاتها بالنسبة لسعر الجملة فيما عدا عامى ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ ، كما يلاحظ أن معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة تزيد عن معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالى فى كل سنوات فترة الدراسة ، أيضا يلاحظ أنه فى السنتين الأخيرتين حدث انخفاض ملموس فى معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار بكل أنواعها حيث بلغت هذه المعدلات أدنى قيم لها فى الفترة كلها .

ورغم أن النتائج التى تعرضها الجداول السابقة تعطى تصورا عن قيمة معدل التضخم وكيفية تطوره فى الفترة محل الدراسة ، إلا أن هناك بعض الانتقادات التى توجه للأرقام القياسية للأسعار فى مصر وبصفة خاصة الرقم القياسي لسعر المستهلك ، ولا شك أن تلافى العيوب التى تركز عليها هذه الانتقادات يحسن من قيم ودلالة هذه الأرقام ويزيد الثقة فى نتائجها .

من هذه الانتقادات أن الأرقام القياسية لسعر المستهلك يتهم أعدادها على مستوى كل من الحضر والريف ولكنها لا تفرق بين فئات الدخل المختلفة رغم أنها أشد اختلافا فى نمط الإنفاق عنها فى المناطق الجغرافية ، كذلك أن هذه الأرقام لا تعطى أوزانا مناسبة للسكن الجديد حيث انخفضت المساكن المعروضة للإيجار وارتفعت أسعار المساكن المعروضة للتملك ، ولاشك أن إعطائها أوزانا مناسبة يمكن أن يغير من الأرقام القياسية لسعر المستهلك .

كذلك ينتقد البعض عدم وجود أرقام قياسية لأسعار الأراضي ولسعر الصرف وسعر الفائدة وأسعار الصادرات والواردات ، بالإضافة إلى ذلك فإن الأرقام القياسية للأسعار التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعتمد على

الأسعار الرسمية والتي قد يختلف بعضها عن الأسعار الفعلية نتيجة عيوب الأسواق.

والواقع أن تلافى كل هذه النقائص يمكن أن تؤدي إلى اختلاف الأرقام الفعلية عن الأرقام المنشورة ويحسن الثقة في نتائجها ، إلا أنه إلى حين أن يحدث ذلك فإن المؤشر الوحيد المتاح لدينا لقياس تغيرات الأسعار هو الأرقام القياسية للأسعار التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٢/٣ - مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية :

إن قياس معدلات التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار يعبر فقط عن ظاهرة التضخم وأن كانت لا تعطي تفسيراً لأسباب هذه الظاهرة ، وتسعى هذه الدراسة إلى حساب وتحليل مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية للفترة محل الدراسة وهي ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧ ، وهذه المقاييس هي :

- معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي .

- فائض الطلب أو الفجوة التضخمية .

- معيار الإفراط النقدي .

وتفسر هذه المقاييس التضخم والعلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ، وسوف نتناول هذه المقاييس ونتائج تطبيقه على الاقتصاد المصري في الفترة الزمنية محل البحث .

١/٢/٣ - معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

يستند هذا المقياس على نظرية كمية النقود التي تقضى بأن زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابلها زيادة مناسبة في الناتج الحقيقي تؤدي إلى فائض في الطلب النقدي ، أي اختلال حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

$$= \frac{\Delta M}{M} = \text{معدل التغير في كمية وسائل الدفع} .$$

$$= \frac{\Delta Y}{Y} = \text{معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} .$$

إن التحديد السليم لقياس كمية النقود خلال فترة معينة هو حاصل ضرب هذه الكمية في سرعة تداول النقود إلا إذا افترضنا ثباتها في فترة الدراسة ، وذلك أن زيادة سرعة تداول النقود تساهم في ارتفاع مستوى الأسعار والعكس صحيح . ويوضح الجدول رقم (٤) سرعة تداول النقود في مصر في الفترة من ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧ ، ويتم حسابها على أنها خارج قسمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية على كمية النقود المتداولة .

جدول رقم (٤)

سرعة تداول النقود في جمهورية مصر العربية

(خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧)

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (١)	السيولة المحلية الخاصة (٢)	سرعة تداول النقود (٢) ÷ (١)
١٩٨٧/٨٦	٢٥٨٩٥	٢١٥٨٨,٢	١,٢
١٩٨٨/٨٧	٣١٥٤٧	٢٥٥٩١,٥	١,٢٣
١٩٨٩/٨٨	٣٧٤٢٠	٢٩٨٢١,٦	١,٢٥
١٩٩٠/٨٩	٤٢٥٦٣	٣٩٠٥٢,٧	١,١
١٩٩١/٩٠	٥٢٧١٢	٤٣٦٠٤	١,٢
١٩٩٢/٩١	٦١٣٥٣	٥٦٦٢٠	١,١
١٩٩٣/٩٢	٧٧٧٠٢	٦٣٧١٩	١,٢
١٩٩٤/٩٣	٩٧٩٧٥	٧٦٣٢٥	١,٢٨
١٩٩٥/٩٤	١١٥٨٤٠	٩٦٨٩١	١,٢
١٩٩٦/٩٥	١٤٢٣٤٠	١١٠٧٤٦	١,٢٨
١٩٩٧/٩٦	١٥٥٠٠٠	١٢٨٩٠٨,٨	١,٢
١٩٩٨/٩٧	١٧٢٧٨٣	١٤٤٨٩٣	١,١٩

المصدر :-

البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد الثاني والخمسون -

جدول رقم (٥)

المتغيرات النقدية ومعدلات نموها بجمهورية مصر العربية
خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧)

السنة	مجموع وسائل الدفع M1	السيرة المحلية الخاصة M2	إجمالي السيرة المحلية M3	معدل نمو M1 (%)	معدل نمو M2 (%)	معدل نمو M3 (%)
١٩٨٧/٨٦	٨٦٥٢	٢١٥٨٨,٢	٢٢٦٧٥,٦			
١٩٨٨/٨٧	٩٨٦١,٢	٢٥٥٩١,٥	٢٥٥٧١,٨	١٤	١٨,٥	١٧,٢
١٩٨٩/٨٨	١١٢٥٥,٥	٢٩٨٢١,٦	٣٩٩٩٥,٥	١٤,١	١٦,٥	١٦,٧
١٩٩٠/٨٩	١٢٥٠٧,٩	٣٩٠٥٢,٧	٥٠٦١٤,١	١١,١	٣١	٣١
١٩٩١/٩٠	١٣٢٧٥	٤٣٦٠٤	٤٥٨٩٦	٦,١	١١,٧	١٣
١٩٩٢/٩١	١٤١٦٨	٥٦٢٢٠	٥٩٠٦٧	٧	٣٠	٢٩
١٩٩٣/٩٢	١٥٧١٠	٦٣٧١٩	٦٦٢٦٩	١١	١٣	١٢
١٩٩٤/٩٣	١٧٨٩٣	٧٦٣٢٥	٧٩٣٦٢	١٤	٢٠	٢٠
١٩٩٥/٩٤	٢١٢٤٣	١١٠٧٤٦	١١٨٢٩٦	٦	٢٧	٢٩
١٩٩٦/٩٥	٢٤٧٠٥	١٢٨٩٠٨,٨	١٣٦٧٥٠	١٢	١٤,٣	١٦
١٩٩٧/٩٦	٢٨٥٠٩	١٤٤٨٩٣		١٥,٤	١٢,٤	١٦
١٩٩٨/٩٧						

المصدر :

- البنك المركزي المصري . المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .
- البنك الأهلي المصري . النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد الثاني والخمسون - ١٩٩٨ .

ويتضح من الجدول السابق أن معدلات نمو المتغيرات M2 , M3 تتقارب بدرجة كبيرة وأنها تزيد كثيراً عن معدلات نمو المتغير M1 وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين ، وبالتدقيق نجد أن نسب زيادة كل من هذه المتغيرات خلال الفترة كلها M1 قد تضاعف تقريباً ثلاث مرات في حين تضاعف كل من M2 , M3 بأكثر من ست مرات .

كما يوضح الجدول أيضاً تذبذب معدلات النمو السنوية للمتغيرات M2 , M3 ، وقد بلغت أقصى قيم لها في أعوام ١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٥/٩٤ ثم

الضغط التضخمي يتم حسابه على أن الفرق بين معدل نمو M2 ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي .

جدول رقم (٦)

معدل الضغط التضخمي في (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (%)	معدل نمو السيولة المحلية الخاصة (%)	معدل الضغط التضخمي (%)
١٩٨٧/٨٦	٩,٧	١٨,٥	١٨,٨
١٩٨٨/٨٧	٦,٨	١٦,٥	٩,٧
١٩٨٩/٨٨	٢,٣	٣١	٢٨,٧
١٩٩٠/٨٩	٧,٩	١١,٧	٣,٨
١٩٩١/٩٠	٢,٦	٣٠	٢٧,٤
١٩٩٢/٩١	٧,٤	١٣	٥,٦
١٩٩٣/٩٢	٦,٧	٢٠	١٣,٣
١٩٩٤/٩٣	٣,١	٢٧	٢٣,٩
١٩٩٥/٩٤	١,١	١٤,٣	١٣,٢
١٩٩٦/٩٥	٢,٧	١٦,٤	١٣,٧
١٩٩٧/٩٦	٤	١٢,٤	٨,٤

المصدر :

بيانات منقولة من الجدول رقم (١) ورقم (٥) ومنهما تم حساب معدل الضغط التضخمي. ويتضح من الجدول رقم (٦) أن قيم معدل الضغط التضخمي كانت تأخذ قيما منخفضة ومستقرة الى صدفا في عامي ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨، ثم أخذت تتذبذب بعد ذلك بشكل ملحوظ فتجد أنها وصلت لأكبر قيمة لها في ١٩٩٠/٨٩ حيث وصلت الى ٢٨,٧% ثم انخفضت بدرجة شديدة في عام ١٩٩١/٩٠ حيث وصلت الى ٣,٨% ثم ارتفعت مرة أخرى في ١٩٩٢/٩١ لتصل الى ٢٧,٤% ، وهكذا في ارتفاع وانخفاض حتى عام ١٩٩٦/٩٥ حيث بدأ في الانخفاض .

كما يلاحظ أنه في عام ١٩٩٠/٨٩ حقق الناتج المحلي معدل نمو منخفض للغاية ٥,٣% بينما حققت السيولة المحلية الخاصة أقصى معدل نمو لها ، وهو ما نتج عنه أقصى قيمة لمعدل الضغط التضخمي في هذه السنة ، أيضا نجد أنه بدءا من عام ١٩٩٦/٩٥ هناك اتجاه لانخفاض معدل الضغط التضخمي حيث وصل إلى حوالي ٣% ثم تناقض إلى حوالي ٨% في عام ١٩٩٨/٩٧ ، ويعكس ذلك الطبيعة الانكماشية للسياسة النقدية في السنوات الأخيرة بحيث لم يعد التوسع النقدي سببا رئيسيا للتضخم في مصر .

٣/٢/٢- فائض الطلب أو الفجوة التضخمية :

يؤدي الاختلال الذي يحدث بين النمو في كمية النقود والنمو في الناتج المحلي الحقيقي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات المنتجة مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ، ولذلك فإنه يمكن قياس معدل التضخم في الاقتصاد القومي عن طريق قياس فائض الطلب ونسبته إلى الناتج المحلي الحقيقي ، ويستند هذا المقياس في جوهره على نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار ، ذلك أنه إذا زاد الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

ويتم حساب فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية :

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث :

$$D_x = \text{فائض الطلب الإجمالي} .$$

$$C_p = \text{الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية} .$$

$$C_g = \text{الاستهلاك العام بالأسعار الجارية} .$$

$$I = \text{الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية} .$$

فى ميزان العمليات الجارية ، اما الجزء الباقى من فائض الطلب والذى لا يقابله
عجز فى العمليات الجارية فإنه يمثل صافى فائض الطلب ويمثل ضغطا تضخميا
يدفع بالأسعار نحو الارتفاع .

ويتم حساب صافى فائض الطلب على أنه الفرق بين فائض الطلب
الإجمالى وعجز العمليات الجارية وذلك على النحو التالى :

$$D_{xn} = D_x - F$$

حيث :

$$D_{xn} = \text{صافى فائض الطلب} .$$

$$F = \text{عجز العمليات الجارية} .$$

$$\frac{D_{xn}}{Y} = \text{وبالتالى فإن الفجوة التضخمية}$$

ويصور الجدول رقم (٧) نتائج حساب صافى فائض الطلب والفجوة التضخمية فى
الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧ .

جدول رقم (٧)

الفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري خلال الفترة

(١٩٩٨/٩٧ - ١٩٨٧/٨٦)

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ١٩٨٧/٨٦	إجمالي الإنفاق المحلى بالأسعار الجارية	إجمالي فائض الطلب	عجز العمليات الجارية	صافى فائض الطلب	نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلى (الفجوة التضخمية)	نسبة تغطية عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب (%)
	(١)	(٢)	(٣) = (٢) - (١)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦) = (٥) ÷ (١)	(٧)
١٩٨٧/	٢٥٨٩٥	٢٨٧١٧	٢٨٢٢	٧٧١,٩	-	٧,٩	٢٧
١٩٨٨/	٢٨٤٠٦,٨	٣٥٥١٧	٧١١٠,٢	١١١٦,١	٥٩٩٤,١	٢١,١	١٥,٧
١٩٨٩/	٣٠,٣٣٨٩	٤١٢٨٠	١٠,٩٤١,٥	١٤٦٠,٢	٩٤٨١,٣	٣١,٢	١٣,٣
١٩٩٠/	٣١٠٣٦,٣	٤٧٠٩٧	١٦٠٦٠,٧	٦٧٠٧,٩	٩٣٥٢,٨	٣٠,١	٤١,٧
١٩٩١/	٣٣٤٨٨	٥٧٩٧٦	٢٤٤٨٨	١١٠٢٩	١٣٤٥٦٩	٤٠,٢	٤٥
١٩٩٢/	٣٤٣٥٨,٨	٧٢٤٦٦	٣٨١٠٧,٢	١١٥٠١	٢٦٦٠٦,٢	٧٧,٤	٣٠
١٩٩٣/	٣٦٩٠١,٤	٩١٤١٨	٥٤٥١٦,٦	١٢٦١١	٤١٩٠٥,٦	١١٣,٥	٢٣
١٩٩٤/	٣٩٤١٠,٦	١١٢٤٨٨	٧٣٠٧٧,٤	١٣٩٣٤	٥٩١٤٣,٤	١٥٠	١٩
١٩٩٥/	٤٠٦٣٢,٣	١٢٤٧١٩	٨٤٠٨٦,٧	١١٨٥٤	٧٢٢٣٢,٧	١٧٧,٧	١٤
١٩٩٦/	٤١٠٧٩,٣	١٤٦٢٧٠	١٠٥١٩٠,٥	٢٥٤٦	١٠٢٦٤٤,٧	٢٤٩	٢,٤
١٩٩٧/	٤٢١٨٨,٤	١٥٨٠٠	١١٧٦١١,٦	٦٢٨٨	١١٥٠٦٥,٦	٢٧٢	٥,٣
١٩٩٨	٤٣٨٧٦	١٨٢٢٣٦	١٣٨٣٦٠,-	١٢٥٤٨	١٢٥٨١٢	٢٨٦	٩
جمل فترة	٤٢٧٦١١,٤	١٠٩٩٩٨٤	٦٧٢٣٧٢,٦	٩٢٣٦٧,١	٥٨٠٠٠٥,٥	١٣٥,٦	١٣,٧

المصدر : البنك المركزي المصري . المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول رقم (٧) أنه خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧

بلغت قيمة مجموع الناتج المحلي الحقيقي ٤,٢٧٦١١ مليون جنيه، بينما بلغ

مجموع الإنفاق القائم على الأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧

وبلغ مجموع العجز فى العمليات الجارية خلال نفس الفترة ٨٤٠٧١ مليون جنيه ، وبالتالي فإن صافى فائض الطلب خلال هذه الفترة يبلغ ٥,٥ ٨٠٠٠ مليون جنيه ، ويعنى ذلك أن عجز العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات قد أشبع ما نستبته ٣,٧ % من مجموع فائض الطلب الذى ظهر خلال الفترة كلها .

وإذا حسبنا صافى فائض الطلب بالنسبة كل سنة على حدة نجد أنه فى بداية الفترة كان عجز العمليات الجارية يمتص حوالى ٢٧% من إجمالى فائض الطلب ، ثم زادت هذه النسبة فى السنوات ٨٩ / ١٩٩٠ و ٩٠ / ١٩٩١ حيث زادت عن ٤٠% ، ثم بدأت فى الانخفاض التدريجى حتى وصلت إلى حوالى ٩% فى عام ٩٧ / ١٩٩٨ ، ويعنى ذلك أن نمو الواردات لم يعد قادرا على أن يواكب الزيادة التضخمية التى حدثت فى فائض الطلب مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

كما يتضح من الجدول أن مجمل الفترة الزمنية للدراسة نجد أن المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية كان حوالى ٣٥% ، ويعنى ذلك أن قوى الطلب الكلى كانت تزيد سنويا فى المتوسط بنحو ٣٥% عن الحجم الحقيقى للسلع والخدمات المنتجة محليا بالإضافة إلى ما تم استيراده من الخارج ، وهذه الزيادة الكبيرة لا شك أنها أحدثت تضخما أدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة .

أخيرا يتضح من الجدول أن قيمة الفجوة التضخمية تأخذ اتجاها صعوديا حادا خلال الفترة الزمنية ، فكانت تبلغ ٨,٩% فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ثم أصبحت ٨٦% فى ٩٧ / ١٩٩٨ ، أى أنها تضاعفت حوالى ستة وثلاثون مرة إلا أنه فى الواقع أننا لا نستطيع أن نأخذ قيمة الفجوة التضخمية نفسها (أى نسبة صافى فائض الطلب إلى الناتج المحلى الحقيقى) كمؤشر للتضخم كما هو الحال فى بعض الدراسات ، فهذه القيم كما يتضح من الجدول تأخذ قيما تراكمية تتزايد كلما ابتعدنا عن سنة الأساس ، شأنها شأن الأرقام القياسية للأسعار ، كما أنها أيضا تختلف اختلافا كبيرا بتغيير سنة الأساس . ولذلك فإن ما يصلح كمقياس للتضخم يجب أن يكون معدل نمو الفجوة التضخمية من سنة لأخرى وليس قيمة الفجوة

التضخمية نفسها ، إلا أن حساب معدلات النمو السنوية للفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة :

$$\text{معدل نمو الفجوة التضخمية} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية - القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} \times 100$$

وقد يكون من الأفضل حساب معدل تطور الفجوة التضخمية على أنه الفرق بين قيمة الفجوة في كل سنتين متتاليتين (القيمة في السنة الحالية - القيمة في السنة السابقة) خاصة وأن قيمة الفجوة في كل سنة على حدة هي في حد ذاتها نسبة مئوية ، وقد أدى ذلك بالفعل كما يوضح الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

مقارنة نتائج طريقتي حساب معدل تطور الفجوة التضخمية خلال نفس الفترة

السنة	نسبة صافي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية: (%)	معدل نمو الفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة (%)	معدل نمو الفجوة التضخمية بطريقة الفروق (%)
١٩٨٧/٨٦	٧,٩		
١٩٨٨/٨٧	٢١,١	١٦٧	١٣,٢
١٩٨٩/٨٨	٣١,٢	٤٧,٨	١٠,١
١٩٩٠/٨٩	٣٠,١	٣,٥	١,١
١٩٩١/٩٠	٤٠,٢	٣٣,٥	١٠,١
١٩٩٢/٩١	٧٧,٤	٩٢,٥	٣٧,٢
١٩٩٣/٩٢	١١٣,٥	٤٦,٦	٣٦,١
١٩٩٤/٩٣	١٥٠,٠	٣٢	٣٦,٥
١٩٩٥/٩٤	١٧٧,٧	١٨,٤	٢٧,٧
١٩٩٦/٩٥	٢٤٩	٤٠	٧١,٣
١٩٩٧/٩٦	٢٧٢	٩	٢٣
١٩٩٨/٩٧	٢٨٦	٥,١	١٤

المصدر: بيانات محسوبة بمعرفة الباحث واعتمادا على بيانات الجدول رقم (٧) .

١,١% وعام ١٩٩٦/٩٥ التي تبلغ ١,٣% . وتوضح نتائج حساب هذا المؤشر أنه في الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩١/٩٠ كانت قيم لا تزيد عن ١٣% ثم ارتفعت إلى حوالي ٣٧% في الفترة التالية وحتى ١٩٩٤/٩٣ ثم اتجهت إلى الانخفاض حتى وصلت إلى ١٤% في عام ١٩٩٨/٩٧ .

٣/٢/٣ - معيار الإفراط النقدي :

تعد مقاييس التضخم التي تعبر عنها مؤشرات معدل الضغط التضخمي والفجوة التضخمية هي الأكثر شيوعاً في الاستخدام إلى جانب الأرقام القياسية للأسعار ، إلا أن هناك أحد المقاييس الأخرى التي تقترحها دراسة عن التضخم في جمهورية مصر العربية (٨) وهو معيار الإفراط النقدي ويقوم على حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذي يلزم للمحافظة على ثبات الأسعار . ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود والتي ترى أن يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالنسبة لتحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الناتج وليس إجمالي كمية النقود ، ويتطلب حساب هذا المعيار أولاً معرفة التطور الذي طرأ على متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في الفترة محل البحث ونحصل عليه بقسمة كمية النقود المتداولة على الناتج المحلي الحقيقي :

$$P = \frac{M}{GDP}$$

حيث أن :

P = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة .

M = كمية النقود المتداولة .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

ولحساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذي يلزم للمحافظة

على ثبات الأسعار تستخدم الصيغة التالية :

$$ME_t = P_0 \cdot Y_t - M_t$$

$$H_t = \frac{ME_t}{Y_t}$$

حيث أن :

ME_t = حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي في السنة t .

P_0 = متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Y_t = حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة t .

M_t = كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t .

H_t = معيار الإفراط النقدي في السنة t .

وتعنى الصياغة السابقة أن ثبات مستوى الأسعار يقتضى ثبات متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود في سنة الأساس ، والذي يمكن اعتباره بمثابة السعر النقدي لوحددة الناتج ، وبالتالي فإن حاصل ضرب هذا المتوسط فى الناتج المحلى انحقيقي لكل سنة ينتج لنا كمية النقود المثلى التي كان لابد أن تكون فى التداول للحفاظ على ثبات الأسعار ، وبمقارنة هذه الكمية بحجم النقود المتداولة بالفعل نحصل على حجم الإفراط النقدي . ويصور الجدول رقم (٩) نتائج حساب معيار الإفراط النقدي والمؤشرات المطلوبة لذلك .

حساب معدل الإفراط النقدي بناء على مؤشرات المعادلة خلال فترة الدراسة

من ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٨/٩٧

القيم بالمليون

السنة	الناتج المحلي الأسعار الثابتة ١٩٨٧/٨٦	كمية النقود المتداولة	متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود	كمية النقود المتلى	حجم الإفراط النقدي	نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج	معدل الإفراط النقدي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٨٧/٨٦	٢٥٨٩٥	٢١٥٨٨,٢	,٨٣٤	٢١٥٨٨,٢	-		
١٩٨٨/٨٧	٢٨٤٠٦,٨	٢٥٥٩١,٥	,٩٠١	٢٣٦٨٢,٢	١٩٩٩,٣	٦,٧	
١٩٨٩/٨٨	٣٠,٣٣٨,٥	٢٩٨٢١,٦	,٩٨٣	٢٥٢٩٢,٦	٤٥٢٩	١٤,٩	٨,٢
١٩٩٠/٨٩	٣١٠٣٦,٣	٣٩٠٥٢,٧	١,٢٥٨	٢٥٨٧٤	١٣١٧٨,٧	٤٢,٤	٢٧,٥
١٩٩١/٩٠	٣٣٤٨٨	٤٣٦٠٤	١,٣٠٢	٢٧٩١٨	١٥٦٨٦	٤٦,٨	٤,٤
١٩٩٢/٩١	٣٤٣٥٨,٨	٥٦٦٢٠	١,٦٤٨	٢٨٦٤٤	٢٧٩٧٦	٨١,٤	٣٤,٦
١٩٩٣/٩٢	٣٦٩٠١,٤	٦٣٧١٩	١,٧٢٧	٣٠٧٦٤	٣٢٩٥٥	٨٩,٣	٧,٩
١٩٩٤/٩٣	٣٩٤١٠,٦	٧٦٣٢٥	١,٩٣٦	٣٢٨٥٦	٤٣٤٦٩	١١٠	٢٠,٧
١٩٩٥/٩٤	٤٠٦٣٢,٣	٩٦٨٩١	٢,٣٨٤	٣٣٨٧٤	٦٣٠١٧	١١٥	٤٥
١٩٩٦/٩٥	٤١٠٧٩,٣	١١٠٧٤٦	٢,٦٩٦	٣٤٢٤٧	٧٦٤٩٩	١٨٦,٢	٣١,٢
١٩٩٧/٩٦	٤٢١٨٨,٤	١٢٨٩٠,٨	٣,٠٥٥	٣٥١٧١	٩٣٧٣٧,٨	٢٢٢	٦٧
١٩٩٨/٩٧	٤٣٨٧٦	١٤٤٨٩٣	٣,٣٠٢	٣٦٥٧٨,٦	١٠٨٣١٤	٢٤٦,٩	٢٤,٩
مجم الفترة	٤٢٧٦١١,٤				٤٨١٢٧٠,٨	١١٢,٥	

المصدر :

* - البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

** - بيانات محسوبة بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن عدد وحدات النقود المتداولة المقابلة للوحدة الواحدة الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي قد زادت بشكل واضح خلال هذه الفترة ، فقد كان نصيب وحدة الناتج الحقيقي في عام ١٩٨٧/٨٦ حوالي

٤,٨٣ قرشا فى التداول ، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٣٠ قرش فى عام ١٩٩١/٩٠ ثم وصل إلى حوالى ٣٣٠ قرش فى عام ١٩٩٨/٩٧ أى أن متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود قد تضاعف حوالى أربع مرات خلال فترة الدراسة ، كما يتضح أيضا من الجدول أن مجموع الإفراط النقدي خلال كل الفترة الزمنية محل الدراسة بلغ ٤٨١٢٧٠,٨ مليون جنية ، بينما بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦ خلال الفترة كلها ٤٢٧٦١١,٤ مليون جنية ، ويعنى ذلك أن نسبة الإفراط النقدي إلى مجموع الناتج المحلى قد بلغت حوالى ١٢,٥% فى المتوسط خلال الفترة كلها وهى نسبة تعتبر مرتفعة للغاية .

وبملاحظة نسبة الإفراط النقدي فى كل سنة على حدة نجد أنها تزايدت من ٧,٧% فى ١٩٨٨/٨٧ إلى ٤٦,٩% فى ١٩٩٨/٩٧ ، فإن هذا المؤشر أيضا - شأن الفجوة التضخمية - يأخذ قيما تتراكم بشكل مضطرب كلما ابتعدنا عن سنة الأساس لذا فإن المؤشر الذى يمكن أن نعتبره مقياسا للتضخم هو معدل الإفراط النقدي ويقاس بطريقة الفروق والتي سبق توضيحها فى مقياس معدل الفجوة التضخمية .

وتوضح نتائج حساب هذا المقياس أنه يأخذ قيما تتذبذب من سنة لأخرى خاصة فى الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٤/٩٣ ، إذ يبلغ ٥,٢% فى ١٩٨٩/٨٨ ثم يرتفع إلى ٧,٥% فى ١٩٩٠/٨٩ ثم ينخفض إلى ٨,٩% فى ١٩٩٣/٩٢ ثم يرتفع إلى ١٠,٧% فى ١٩٩٤/٩٣ وبعد ذلك يتجه المؤشر إلى الارتفاع حتى يصل إلى ١٧% فى ١٩٩٧/٩٦ ثم ينخفض إلى ٤,٩% فى ١٩٩٨/٩٧ .

يتضح مما تقدم أن حجم الإفراط النقدي فى الاقتصاد المصري وكذلك نسبته قد تزايدت بدرجة كبيرة خلال الفترة الزمنية للدراسة ، ونظرا لأن هذا الإفراط يمثل فى النهاية قوى شرائية فى السوق لا يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات ، فإن هذا الإفراط يشكل فى النهاية طلبا فائضا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ، فإذا قارنا حجم الإفراط النقدي الذى حدث خلال هذه الفترة بصافي

مليون جنية في حين بلغ مجموع الإفراط النقدي خلال نفس الفترة ٨,٨١٢٧٠,٤ مليون جنية أو ما يقرب من ٨٣% من مجموع صافي فائض الطلب .

٣/٣- مقارنة مقاييس ومؤشرات التضخم : (١)

بعد حساب مقاييس التضخم السابقة ، معدل الضغط التضخمي ، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدي ، فإنه يمكن مقارنة قيم هذه المقاييس الثلاثة ومقابلتها مع الأرقام القياسية للأسعار للتعرف على مدى توافقها أو تباعدها. والواقع أنه يمكن مقارنة مؤشرات التضخم المحسوبة والأرقام القياسية للأسعار بطريقتين ، إذ يمكن أولاً مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من المؤشرات المحسوبة ، إذ يوضح الجدول رقم (١٠) معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية لسعر المستهلك في الحضر ومكش الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها بكل من معدل الضغط التضخمي ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدي، أما الطريقة الثانية فتتمثل في مقارنة التطور الذي طرأ على كل من هذه المؤشرات خلال الفترة كلها ، وقد وجد أن أفضل أسلوب يوضح هذه المقارنة هو عرض كل المؤشرات بطريقة الأرقام القياسية ، وذلك بصفة خاصة بالنسبة لمؤشرات الفجوة التضخمية والإفراط النقدي بسبب طبيعتهم التراكمية وارتباطهم بسنة الأساس كما أوضحنا فيما قبل ، وبهذه الصورة فإنه يمكن مقارنة الرقم القياسي في نهاية الفترة بالنسبة لسنة الأساس ، وذلك بالنسبة لكل مؤشر بحيث يمكن معرفة حجم التغير الذي حدث خلال هذه الفترة .

جدول رقم (١٠)

مقارنة مؤشرات التضخم السنوية (في شكل نسب مئوية)

خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧

السنة	معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك في الحضر (%)	معدل نمو مكمش الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل الضغط التضخمي (%)	معدل الفجوة التضخمية (%)	معدل الإفراط النقدي (%)
١٩٨٧/٨٦	١٨,٠٤	١١	٨,٨	١٣,٢	-
١٩٨٨/٨٧	١٤,٢٩	١١	٩,٧	١٠,١	٨,٢
١٩٨٩/٨٨	١٦,١٣	١١,١	٢٨,٧	١,١	٢٧,٥
١٩٩٠/٨٩	٢٥,١٦	١٤,٨	٣,٨	١٠,١	٤,٤
١٩٩١/٩٠	١٨,٦	١٣,٥	٢٧,٤	٣٧,٢	٣٤,٦
١٩٩٢/٩١	١٦,٧	١٧,٩	٥,٦	٣٦,١	٧,٩
١٩٩٣/٩٢	٢١,٢	١٨,١	١٣,٣	٣٦,٥	٢٠,٧
١٩٩٤/٩٣	١٤,٧	١٤,٧	٢٣,٩	٢٧,٧	٤٥
١٩٩٥/٩٤	٢١,١	٢١,٦	١٣,٢	٧١,٣	٣١,٢
١٩٩٦/٩٥	١١,١	٦	١٣,٧	٢٣	٦٧
١٩٩٨/٩٧	٩	٧,٢	٨,٤	١٤	٢٤,٩

المصدر :

بيانات محسوبة من جداول سبق عرضها في البحث .

ويتضح من الجدول رقم (١٠) بصفة عامة أن معدلات نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك أكبر من معدلات نمو مكمش الناتج المحلي الإجمالي وأكبر من معدل الضغط التضخمي ، وأن كانت أقل من معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدي وخاصة من بعد ١٩٩٤/٩٣ . وإذا استثنينا من الجدول بعض القيم الشاذة مثل معدل الفجوة التضخمية في ١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩٦/٩٥ ومعدل الإفراط النقدي في ١٩٩٧/٩٦ فإننا نجد أنه في السنتين ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ فإن

١٩٩١/٩٠ نجد أن معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك يبلغ أقصى قيمة له في حين يبلغ مقاييس التضخم الأخرى : معدل الضغط التضخمي ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدي ، أدنى قيم لها .

كما يتضح أيضا أن مقاييس معدل الضغط التضخمي ومعدل الإفراط النقدي تتقارب في اتجاه تنذب . قيم كل منهما في السنوات المخلفة ، وعدا ذلك فإنه يلاحظ عدم وجود تقارب في قيم أو اتجاهات تغير معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار ومقاييس التضخم الأخرى ، وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين حيث نجد أن هناك اتجاه واضح لانخفاض معدل التضخم وفقا لأي من المقاييس المستخدمة ، وفي سنة ١٩٩٨/٩٧ يبلغ معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك ٨% ويبلغ معدل نمو مكمش الناتج المحلي الإجمالي ٨,٢% ، ومعدل الضغط التضخمي ٨,٤% ، ومعدل الفجوة التضخمية ٤% ومعدل الإفراط النقدي ٤,٩% .

ويوضح الجدول رقم (١١) أنه في عام ١٩٨٩/٨٨ أن معدل نمو متوسط الأجر يزيد عن معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك في الحضر بحوالي ٢% مما يعنى زيادة في متوسط الأجر الحقيقي للعامل ، إلا أننا كما ذكرنا من قبل أن البيان الخاص بهذه السنة هو بيان أولى والنقطة فيه محدودة لعدم اتساقه مع باقي النتائج .

جدول رقم (١١)

مقارنة المؤشرات السنوية للتضخم والدخل

خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧ (في شكل نسب مئوية)

السنة	معدل نمو الرقم القياسي لسعر المستهلك في التحضر (%)	معدل نمو متوسط دخل الفرد الأسمى (%)	معدل نمو متوسط الأجر الأسمى (%)	معدل الضغط التضخمي (%)	معدل الفجوة التضخمية (%)
١٩٨٧/٨٦					
١٩٨٨/٨٧	١١,٠٤	١٨,٧		٨,٨	١٣,٢
١٩٨٩/٨٨	١٤,٢٩	١٥,٣	٢٦	٩,٧	١٠,١
١٩٩٠/٨٩	١٦	١٠,٥	٦,٢	٢٨,٧	١,١٠
١٩٩١/٩٠	٢٥	٢٠	٦,٢	٣,٨	١٠,١
١٩٩٢/٩١	١٨,٦	١٣	١٢	٢٧,٤	٣٧,٢
١٩٩٣/٩٢	١٦,٧	٢٣	١٨	٥,٦	٣٦,١
١٩٩٤/٩٣	٢١,٢	٢٣	١١	١٣,٣	٣٦,٥
١٩٩٥/٩٤	١٤,٧	١٤	١٢	٢٣,٩	٢٧,٧
١٩٩٦/٩٥	٢١,١	٢٠	١١	١٣,٢	٧١,٣
١٩٩٧/٩٦	١١,١	٦		١٣,٧	٢٣
١٩٩٨/٩٧	٩	٩		٨,٤	١٤

المصدر :

بيانات محسوبة بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أنه في السنتين ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ فإن معدل نمو متوسط دخل الفرد الأسمى يزيد قليلا عن معدل نمو سعر المستهلك ، أما في السنوات من ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٩٩٢/٩١ فإن معدل التضخم كما يعبر عنه معدل نمو سعر المستهلك يزيد عن معدل نمو متوسط دخل الفرد وعن معدل نمو متوسط أجر العامل ، وفي السنتين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ فإن معدل التضخم يقل عن معدل نمو متوسط دخل الفرد ويزيد عن معدل نمو متوسط الأجر ، وفي السنوات التالية فإن معدل التضخم يزيد عن كل من معدل نمو متوسط دخل الفرد

أحيانا ويريد أحيانا عن معدل التضخم ، أما معدل نمو متوسط الأجر فقد كان دائما من بعد ١٩٨٩/٨٨ أقل من معدل التضخم ، ويعنى ذلك أن أصحاب الدخول الثابتة كانوا وما زالوا يعانون من انخفاض دخلهم الحقيقي مقارنة بالمجتمع ككل وأن الزيادات والعلوات التي حدثت في الأجور النقدية لم تعوض فى أي وقت من الأوقات معدلات الزيادة فى مستوى الأسعار ، وأنه حتى فى الأوقات التي كان يزيد فيها معدل نمو متوسط دخل الفرد عن معدل التضخم فإن هذه الزيادة حتى فى الأوقات التي كان يزيد معدل متوسط دخل الفرد عن معدل التضخم فإن هذه الزيادة كانت تؤول لعناصر الإنتاج الأخرى غير العمل .

كما يعرض جدول رقم (١١) أيضا مؤشرات التضخم الأخرى خاصة معدل الضغط التضخمي ومعدل الفجوة التضخمية ليتضح منها مدى التقارب أو التباعد مع معدلات نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو متوسط الأجر فى حالة ما إذا أخذنا بهذه المؤشرات كمقاييس للتضخم .

نخلص مما سبق أنه رغم تصريحات المسؤولين ورغم ما تثبته نتائج حساب هذه المقاييس عن انخفاض معدل التضخم فى الفترة الأخيرة إلا أن الجميع يشعر أن الحقيقة خلاف ذلك ، فالأسعار ما زالت ترتفع بمعدلات ملموسة .

المبحث الثالث

وثائق تأمين الحياة وأساليب الحماية من الآثار السلبية للتضخم

مقدمة :

نظرا لأن وثائق تأمين الحياة تغطي خدمة مستقبلية ، بمعنى يستفاد بمبلغ التأمين بعد مضي مدة الوثيقة ، أي يتم شراء الوثيقة في ظل ظروف السوق والأسعار الخاصة بوقت الشراء ، وغالبا ما يختلف الوضع عندما يحين ميعاد استحقاقها الوثيقة ويحصل المؤمن له على مبلغ التأمين ، لذلك نجد أن المؤمن له يفكر في القيمة الحقيقية لمبلغ الوثيقة بعد الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للنقود . فيرى أن هذا المبلغ لا يساوى ما كان يقصده سواء لنفسه أو لأسرته بعد وفاته في ظل الآثار السلبية للتضخم ، وهنا يعزف الكثيرين عن شراء وثائق تأمين الحياة ، فلا بد من وجود حلول لتلك المشكلة لكي يستمروا عملاء التأمين في طلب الخدمات التأمينية دون الخوف والقلق من تلك الآثار .

وبممارس التأمين على الحياة بعض الشركات في السوق المصري مثل : (١٠)

- شركة مصر للتأمين - شركة الشرق للتأمين - الشركة الأهلية للتأمين .

- شركة الدلتا للتأمين - شركة المهندس للتأمين - شركة قناة السويس للتأمين .

وتمارس الشركات الست المذكورة تأمين الحياة من خلال اثنين وثلاثون نوعا تقريبا من أنواع وثائق تأمين الحياة ، إلا أن أشهر الأنواع هي وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح وتمثل هذه الوثيقة حوالي ٤٤% من الوثائق المصدرة في السوق المصري ، وهناك أنواع أخرى موجودة ولكن غير متداولة لعدم طلبها من قبل العملاء وعدم تكيفها مع ظروف السوق المصري علما بوجوده بالسوق الخارجي .

- شركة الفرعونية للتأمين - الشركة المصرية لإعادة التأمين - شركة اليكو للتأمين
- الشركة المصرية الأمريكية للتأمين - الشركة العربية الدولية للتأمين . فقد
تخصصت الشركتين الأخرتين في التأمينات العامة فقط وفي المناطق الحرة .

جدول رقم (١٢)

مقارنة تطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص

بين عامي ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧

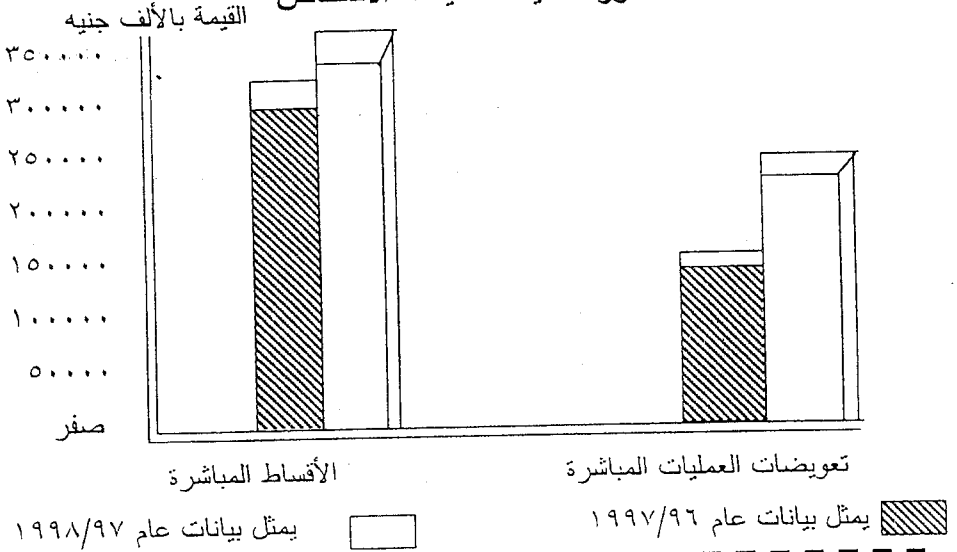
البيان	١٩٩٧/٩٦ (١)	١٩٩٨/٩٧ (٢)	% (١) : (٢)
إجمالي مبالغ التأمين لوثائق الجديدة	١٠٦٦٧١٢٦	١٠٨٢٢٤١١	١٠١,٥
إجمالي مبالغ التأمين لوثائق السارية	١٧٦٢٤٢٧٤	١٩٦٢٣٢٦٧	١١١,٣
الأقساط المباشرة	٣٢١٤٨٣	٣٥٢٢٧٧	١٠٩,٦
تعويضات العمليات المباشرة	١٨٥٩٨٢	٢٥٠٣١٨	١٣٤,٦
معدل الوفاة (في الألف)	٣,٦	٣,٥	
معدل الاسترداد	٤,٦	٤,٦	
معدل الإلغاء	٨,٨	٧,٢	

المصدر :

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - الكتاب الإحصائي السنوي - ١٩٩٨/٩٧ .
ويتطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص في السوق المصري تطور ملحوظ ، جدول رقم (١٢) حيث تزداد مبالغ التأمين للوثائق الجديدة بنسبة ١,٥% ،
بينما تزداد مبالغ التأمين للوثائق السارية بنسبة ١,٣% ، وتزداد الأقساط المباشرة
بنسبة ٩,٦% ، وتعويضات العمليات المباشرة بنسبة ٤,٦% ، ومن المنتظر بعد
علاج مشكلة الآثار السلبية للتضخم وأخذ نتائج البحث في الاعتبار سوف تنشط
عمليات تأمينات الأشخاص سواء في السوق المصري أو السوق الخارجي .

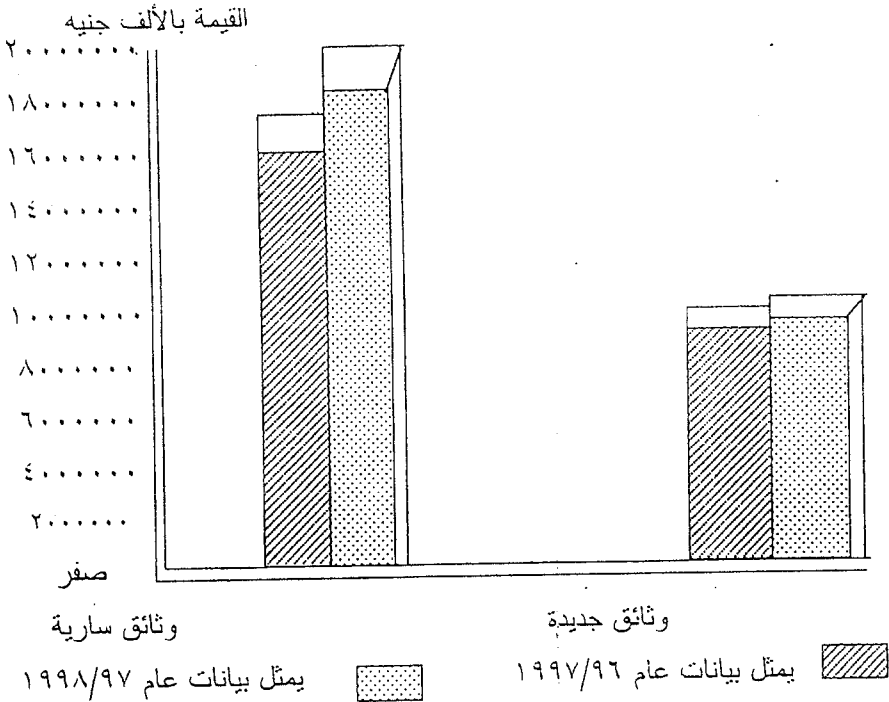
شكل رقم (١)

تطور عمليات تأمينات الأشخاص



شكل رقم (٢)

تطور عمليات تأمينات الأشخاص



المصدر : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - الكتاب الإحصائي السنوي -

الأقساط المباشرة وتعويضات العمليات المباشرة مقارنة بين عامي ١٩٩٧/٩٦ ، و ١٩٩٨/٩٧ ، فقد بلغت الأقساط المباشرة ٣٢١٤٨٤ ألف جنيه مقارنة ٣٥٢٢٧٧ ألف جنيه ، أما التعويضات للعمليات المباشرة فقد بلغت ١٨٥٩٨٢ ألف جنيه مقارنة ٢٥٠٣١٨ ألف جنيه .

كما يوضح الشكل رقم (٢) تطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص من ناحية مبالغ التأمين للوثائق السارية ومبالغ التأمين للوثائق الجديدة مقارنة بين نفس الفترة محل الدراسة عامي ١٩٩٧/٩٦ ، و ١٩٩٨/٩٧ ، فقد بلغت مبالغ التأمين للوثائق السارية ١٧٦٢٤٢٧٤ ألف جنيه مقارنة ١٩٦٢٣٢٦٧ ألف جنيه ، أما بالنسبة للوثائق الجديدة فقد بلغت ١٠٦٦٧١٢٦ ألف جنيه مقارنة ١٠٨٢٢٤١١ ألف جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ .

ومن واقع البيان التحليلي التأمينات الحياة العادية السارية طبقاً لأنواع التأمين، فقد أختار الباحث وثائق تأمين حياة شركة الشرق للتأمين لتكون محل الدراسة والبحث، وذلك لسهولة توافر البيانات وكبير حجم الصادرات ومبالغ التأمين والأقساط المحصلة. جدول رقم (١٣) .

بيان تحليل التأمينات المعادية للسارية طبقاً لأوضاع التأمين

بالاشتراك في الأرباح

البيان

الحالة	بدون الاشتراك في الأرباح					بالاشتراك في الأرباح					عدد الوثائق
	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	مخاطر	
٢٥٤٦٩٨	٨	٥١٩٨٩	٩٧٨٤	١٩٨	٢٣٥٢	١٩٠٣٦٥	١٤٧٦١٠٠٨	١٨٩٠٤	٤	مصر	
٢١٤٨٤٢	٤	١٤٣٤٧	٥٠١٩	٤٤	٥٩٦	٢٣٨٥٨٤	١٨٧٦٤٦٠	١٤٧٣٤	٢١	الشرق	
٩٧٧٦١	٨٥٧	٨٧٥٢٦	٢٩٦٦	٩٢٩	٣٩٠٣	١٥٤٤	١٦٦٧٠٥	١٣٥	٣٢	الأهلية	
٦٨٠٩	٨٢	٦٧١٣	٤٢٢٠٢٤	٤٠٣٥	١٢٥٥	المهنيين	
٥٥٦٩	١٧٨	٥٠٤٣	١٦٦٤٩٢	٧٧٧٧	٧٧٧٧	اللائحة	
٧٤٩	٧١	٦٧٧	١٨٧٨٨	٥٢	٥٢	قناة السويس	
٦٣٠٤٢٨	٨٦٩	١٥٣٨٧٢	١٧٧٦٩	١١٧١	٧١٨٢	٤٤٢٩٢٦	٢٧٥٠١٧٨	٩١٤٢	٩١٤٢	الإجمالي	
١٧٩٦٩١٠	١	٢٠٩٤١٥	٨٧٦١	١٠٩٦	١١٦٥٧٥	١٤٦١٠٠٨	١٤٧٦١٠٠٨	.	٤	مصر	
١٩٦١٥٤٨	.	١٢٢٤٠	٥٩٠٧	١٠٦	٥١٩٨٠	١٨٧٦٤٦٠	١٨٧٦٤٦٠	١٤٧٣٤	٢١	الشرق	
٢١٦٥١٦	٢٩٧٤	٢٤٤٧٠٨	٤١٨٢	٣١٥٨	٣٦٧٠٥	١٦٦٧٠٥	١٦٦٧٠٥	١٣٥	٣٢	الأهلية	
٢٧٠٤٥٨	٥٦٠٦٥	٤٢٢٠٢٤	٤٢٢٠٢٤	١٣٥	١٢٥٥	المهنيين	
١٨٧٧٢٥	٩٥٢١	١٦٦٤٩٢	١٦٦٤٩٢	٧٧٧٧	٧٧٧٧	اللائحة	
٢١١٩٢	١٢٧٥٢	١٨٧٨٨	١٨٧٨٨	٥٢	٥٢	قناة السويس	
٤٥٦١٣٥٠	٢٩٧٥	٤٧١٤٤٣	١٨٨٥٠	٤٣٦٠	٢٨٣٥٩٨	٢٧٥٠١٧٨	٢٧٥٠١٧٨	٩١٤٢	٩١٤٢	الإجمالي	
٧٦٣٠٢	.	٢٩٧	٢٢٥	٤	١٠٥	٧٤٢٣٨	٧٤٢٣٨	٥٢٢	١	مصر	
٧٩٢٩٧	.	٥١٦٣	٣٤٢	٣١	٦٩٢	٧٣١٦٩	٧٣١٦٩	.	.	الشرق	
٩٤٩٥	١٥	٨١٥٦	١٢٧	١٠٥	٤٩٦	٥٩٦	٥٩٦	.	.	الأهلية	
٩٢٧٣	٤٤٠	٨٨٠٠٥	٨٨٠٠٥	٥	٢٣	المهنيين	
٦٤٥٥	٥٠	٦٠٦٦	٦٠٦٦	١٥٥	١٥٥	اللائحة	
١٢٠٩	٢١٣	٩٩٤	٩٩٤	٢	٢	قناة السويس	
١٨٢١٣١	١٥	١٣٦١٦	٦٩٤	١٤٠	٢٤٩٦	١٦٤٢٦٨	١٦٤٢٦٨	٦٩٢	٢١٠	الإجمالي	

الأقساط التجارية

ن : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - الكتاب الإحصائي السنوي - ١٩٩٨/٩٧

مقت الأقساط التجارية لشركة المهندس للتأمين للوثائق المختلفة مبلغ الأقساط الإضافية. ** - ر.م. مؤجل = رأس مال مؤجل

الحياة المتداولة في السوق المصري ، ولدى الشركة ١٩٦١٥٤٨ ألف جنيه من مبالغ التأمين من حيث أن مجموع مبالغ التأمين ٤٥٦١٣٥٠ ألف جنيه أي بنسبة - ٣% من مبالغ التأمين، أما بالنسبة للأقساط التجارية متحصل شركة الشرق للتأمين ٧٩٣٩٧ ألف جنيه من إجمالي الأقساط التجارية في السوق ١٨٢١٣١ ألف جنيه أي بنسبة ٣,٥٩%، قد أكدت النسب السابقة الخاصة بشركة الشرق للتأمين لأن تكون ممثلة لمجتمع سوق تأمين الحياة في مصر وسوف نتناول عملياتها بالدراسة و التفصيل .

١ - أنواع وثائق تأمين الحياة : (١٢)

وتتبع وثائق تأمين الحياة من ثلاثة أنواع أساسية وهي :

- وثائق تضمن مبلغ التأمين للورثة في حالة الوفاة .

- وثائق تضمن مبلغ التأمين أو دفعات في حالة الحياة .

- وثائق مختلطة تضمن مبلغ التأمين للورثة في حالة الوفاة وأيضا تضمن مبلغ التأمين في حالة الحياة .

والآتي أشهر أنواع وثائق تأمين الحياة المتداولة في السوق المصري والسوق الخارجي :

١/١ - وثيقة التأمين المؤقت :

وفي هذا النوع تتعهد شركة التأمين بصرف مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن عليه وذلك إذا حدثت الوفاة خلال مدة التأمين ، فإذا بقي المؤمن عليه على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين لا يصرف أي مبلغ للمؤمن عليه ، وهذا النوع يعتبر أقدم أنواع تأمينات الحياة وهو أكثر انتشارا في السوق الخارجي وأرخصها سعرا. هذا بالإضافة الى أنه لا يحق للمستأمن تصفية الوثيقة أو الاقتراض بضمانها ، وإذا توقف عن سداد الأقساط ينتهي التأمين فورا .

١ / ٢- وثيقة التأمين مدى الحياة بأقساط تدفع لمدى الحياة :

وفى هذا النوع تعهد شركة التأمين بصرف مبلغ التأمين بعد وفاة المؤمن عليه مباشرة أو عند بلوغه سن الخامسة والثمانون ، وتسدد الأقساط مدى حياة المؤمن عليه وحتى بلوغه هذا السن، وتقدم الوثيقة ضمانا دائما من خطر الوفاة مقابل قسط بسيط كما أن الاحتياطي الحسابي لتلك الوثائق يعطى صاحبها الحق فى تصفيتهما أو الاقتراض بضمانها وهذا غير متاح فى وثيقة التأمين المؤقت ، ومن ناحية أخرى فان أقساط هذه الوثيقة صغيرة جدا بما يتيح الحصول على مبلغ تأمين معقول ، ويمكن لحامل الوثيقة تحويلها مستقبلا الى وثيقة تأمين مختلط عندما تسمح ظروف المستأمن بذلك .

١ / ٣- وثيقة التأمين المؤقت مع استرداد الأقساط فى حالة الحياة :

وبموجب هذه الوثيقة تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين فى حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين ، كما تتعهد أيضا برد قيمة الأقساط بالكامل إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة عند انتهاء مدة التأمين .

١ / ٤- وثيقة رأس المال المؤجل أو الوقفية البحتة :

وبموجب هذه الوثيقة يصرف مبلغ التأمين بالكامل عند انتهاء مدة الوثيقة إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة فى تاريخ الاستحقاق ، أو برد قيمة الأقساط أو قيمة التصفية أيهما أكبر إذا توفي المؤمن عليه قبل انتهاء مدة الوثيقة . وهذه الوثيقة تعتبر من أبسط أنواع وثائق تأمين الوفاة إذا أن التعويض يساوى قيمة الأقساط المسددة وهى تناسب الشخص الذى يرغب فى ادخار مبلغ معين لاستغلاله بعد الحصول عليه ، ولا يعين ما يترتب على وفاته ولذلك فهذه الوثيقة يمكن ن تعرض على شخص يعيش بمفرده وليس مسئولا عن أحد يعوله ، وأيضا يمكن أن تعرض على شخص حالته الصحية لا تسمح له بشراء وثيقة تغطى خطر

وهذه الوثيقة أكثر انتشارا فى السوق المصري وتمثل نسبة ٤٤% من الوثائق المصدرة فى شركات التأمين ، وتتميز هذه الوثيقة بإقبال المؤمن عليهم الشديد لها ، كذلك بارتفاع نسبة العمولة للمنتجيين وسماسة التأمين إذا تبلغ نسبة العمولات فى السنة الأولى حوالى ٧٠% من مجموع الأقساط ونسبة ١٠% فى السنة الثانية ، ونسبة ١٠% للنسبة الثالثة ، ويعاب عليها ارتفاع قسطها السنوي المحسوب وذلك بالمقارنة بأقساط الوثائق الأخرى .

ويعتضى هذه الوثيقة تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين فى إحدى الحالات الآتية:

أ- فى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين فى نهاية مدة التأمين وذلك إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة .

ب- عند وفاة المؤمن عليه إذا حدثت الوفاة قبل نهاية مدة التأمين .

حقيقة وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح تعتبر وثيقتين فى وثيقة واحدة ، وثيقة تأمين مؤقتة وهى تضمن صرف مبلغ تأمين عند وفاة المؤمن عليه خلال مدة الوثيقة ، وفى نفس الوقت وثيقة رأس مال مؤجل وهى تضمن صرف مبلغ فى حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة فى نهاية مدة التأمين .

وتقوم شركة التأمين بتوزيع أرباح لهذه الوثائق تتراوح نسبتها بين ٥% ، و ٨% لمبلغ التأمين سنويا ، فعلى سبيل المثال تقوم شركة المهندس للتأمين بتوزيع ٥% سنويا ، وتقوم شركة مصر للتأمين بتوزيع ٨% سنويا ، وتصرف هذه الأرباح فى نهاية مدة التأمين أى مع صرف مبلغ التأمين ، هذا بالإضافة الى أن تلك الأرباح تحسب بمعدلات فائدة بسيطة وليست معدلات فائدة مركبة ، ومن شروط الوثيقة أن يخضع طالب التأمين للكشف الطبي الكامل حسب مبلغ التأمين وللشركة الحق فى رفض الحالات الغير لائقة طبيا .

٦/١- وثيقة التأمين المشترك في الأرباح بدون كشف طبي :

وهذه الوثيقة تستق من الوثيقة رقم ٥/١ إلا أن مبلغ التأمين لهذه الوثيقة لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه مصري ، كما أن العميل لا يحق له صرف مبلغ التأمين بالكامل إلا بعد مرور سنتين وقبل هذه المدة يصرف مبلغ التأمين بالنسب التالية :
في حالة وفاة المؤمن عليه خلال الشهر الأول من بدء سريان التأمين تتعهد الشركة بصرف ٨% من مبلغ التأمين وخلال شهر التالي يصرف نسبة ٨% من مبلغ التأمين، وخلال الشهر التالي يصرف نسبة ٢٨% ، وهكذا تتزايد نسب صرف المبلغ المستحق حسب الفترة الى أن يصرف مبلغ التأمين بالكامل بعد مضي سنتين كاملتين من تاريخ بدء التأمين .

٧/١- الوثيقة الثلاثية مع الاشتراك في الأرباح :

وتتعهد الشركة بمقتضى هذه الوثيقة بدفع مبلغ التأمين كما يلي :

أ- في حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة :

تحسب أرباح الثلث الأول من مدة التأمين على أساس مبلغ التأمين بالكامل وتدفع في نهاية الثلث الأول من مدة التأمين ، ويحسب أرباح الثلث الثاني على أساس ثلاثة أرباح مبلغ التأمين وتدفع في نهاية الثلث الثاني من مدة التأمين ، ويحسب أرباح الثالث الأخير على أساس يضيف مبلغ التأمين وتدفع هذه الأرباح بنسبة ٨,٥% سنويا من مبلغ التأمين بالكامل بالإضافة الى نصف مبلغ التأمين في نهاية مدة التأمين .

ب- في حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين :

يحق للمؤمن عليه الاشتراك في الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها سنويا على هذا النوع من التأمين ، ويعلى نصيب كل وثيقة من الأرباح على مبلغ الدفعة الأخيرة أو على مبلغ التأمين المستحق في حالة الوفاة ويصرف .

٨/١- التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح على حياة شخصين :

لمبدأ المصلحة التأمينية Insurable Interest ، بحيث أن هناك مصلحة تأمينية بين الطرفين فإذا تحقق الخطر المؤمن منه كأن تقع الوفاة مثلا لأحد الطرفين فيصاب الآخر بضرر ما نتيجة تحقق الوفاة للطرف الآخر .

فيجد الطرف الغير مصاب بأضرار الخطر في مبلغ التأمين ما يعوضه عن هذا الضرر ، ويزداد هذه المزايا إذا كانت الوثيقة تشترك في الأرباح وتتاسب هذه الوثيقة زوجين يعملان وتعتمد ميزانية أسرتهما على دخلهما معا ويهدفان الى حفظ مستوى معيشة أسرة في نفس الوقت ، إذ أن وفاة أحدهما يقل الدخل ويتأثر تبعاً لذلك مستوى معيشة الأسرة ، وفي هذه الحالة تظهر أهمية مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة لتحقيق التوازن المطلوب ، كما تتاسب الوثيقة الشريكين في شركة معينة أو مشروع معين بحيث الوفاة أحدهما يصرف الشريك الآخر مبلغ التأمين حتى يمكنه من القيام بسداد الالتزامات التي تقع على عاتق المشروع أو لشراء نصيب الشريك المتوفى .

٩/١- وثيقة الشراء الجديدة بدون الاشتراك في الأرباح أو مع الاشتراك في الأرباح:

- أ- في حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة في نهاية مدة التأمين يصرف له ضعف مبلغ التأمين الوارد بالوثيقة .
- ب- في حالة وفاة المؤمن عليه تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلي مضافا إليه زيادة سنوية قدرها ٥% من مبلغ التأمين عن كل سنة تأمينية ابتداء من السنة الثانية على ألا يتجاوز مجموع الزيادات السنوية مبلغ التأمين الأصلي .
- ج- في حالة وفاة المؤمن عليه نتيجة حادث يصرف ضعف مبلغ التأمين فوراً بالإضافة الى الزيادات السنوية المستحقة والمحسوبة وفقا للفقرة (ب) .

د- وفي حالة إصابة المؤمن عليه بعجز كلي دائم قبل نهاية مدة التأمين يصرف ضعف مبلغ التأمين الأصلي .

هـ- وفي حالة وفاة أرملة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين يصرف مبلغ التأمين الأصلي مرة أخرى دون تحصيل أقساط .

ويمكن القول أن هذه الوثيقة تغطي كافة الأخطار التي يتعرض لها الإنسان، في تغطي مخاطر العجز والشيخوخة والوفاة كما تغطي خطر وفاة زوجة المؤمن عليه، وينعكس الوضع في حالة كون التأمين على الزوجة فتغطي زوج المؤمن عليها وبنفس مبلغ تأمين الوثيقة هذا بالإضافة الى أن الوثيقة تشترك في الأرباح ويصل معدل أرباحها الى ٢,٥% من مبلغ التأمين سنويا وتصرف مع مبلغ التأمين.

وتناسب هذه الوثيقة رب الأسرة الذي يرغب في الحصول على مبلغ معين في سن معين في نهاية مدة التأمين ، أو توفير مبلغ مناسب للمستفيدين في حالة وفاة المؤمن عليه قبل انتهاء مدة التأمين ، وكذلك تناسب أصحاب المهن والحرف إذ تضمن تغطية حالات العجز الكلي والوفاة أثر حادث معين .

ويعاب على هذه الوثيقة ارتفاع أقساطها إلا أنها تعتبر تأمين تكميلا للتأمينات الاجتماعية التي تتولها وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية . علما بأن هذه الوثيقة تصدرها شركة الشرق للتأمين دون الشركات الأخرى ، والآن تسعى شركة جاهدة في تخفيض أسعار هذه الوثيقة والدعاية المناسبة لها .

١٠/١- وثيقة تأمين المختلط / معاش :

وتضمن هذه الوثيقة صرف مبلغ التأمين في حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين ؛ أما إذا بقي المؤمن عليه على قيد الحياة في نهاية مدة التأمين تصرف الشركة له معاشا شهريا لمدى الحياة ويقدر بنسبة ٥% (واحد في المائة) من مبلغ التأمين ويحد أدنى خمس سنوات من تاريخ استحقاق صرفه سواء ظل المؤمن عليه على قيد الحياة أو توفي خلالها ، هذا بالإضافة الى انه من الحائز

وتتيح هذه الوثيقة للمؤمن عليه أن يختار صرف المعاش المضمون له لمدة ٥ سنوات على الأقل أو يختار القيمة الإستبدالية بجزء منه أو كل المعاش ، فإذا فضل المؤمن عليه أن يستثمر القيمة كلها بنفسه فتحدد هذه الوثيقة كما يأتي : -

سن المؤمن عليه عند انتهاء التأمين	القيمة الاستبدالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد
٥٥ سنة	١٦٠ جنيه
٦٠ سنة	١٤٠ جنيه
٦٥ سنة	١٢٠ جنيه

وتتناسب هذه الوثيقة أصحاب المهن الحرة الذين يرغبون في الحصول على معاش في سن معين كما تتناسب أصحاب الوظائف الذين يرغبون في الاحتفاظ بمستوى دخل معين عند بلوغهم سن التقاعد فيجمع بين المعاش الوظيفي والمعاش الذى تضمنه الوثيقة .

١١/١- وثيقة التأمين المختلط بأقساط تقل عن مدة التأمين :

تضمن هذه الوثيقة صرف مبلغ التأمين إذا توفى المؤمن عليه خلال مدة التأمين أو إذا كان على قيد الحياة عند نهايتها . وتتميز هذه الوثيقة بأن مدة سداد الأقساط تقل عن مدة التأمين نفسها فهذه الوثيقة تناسب شخص يرغب في الحصول على مبلغ التأمين في سن معين مع علمه بأن دخله سوف يتأثر مستقبلا في هذه الحالة يفضل لهذا الشخص سداد الأقساط في مدة تقل عن مدة التأمين كما في حالة موظف يبلغ من العمر ٤٥ سنة ويرغب في الحصول على مبلغ التأمين في الخامسة والستين من عمره فيمكنه أن يختار وثيقة المختلط ١٥/٢٠ ، أي أن مدة التأمين ٢٠ سنة ومدة سداد الأقساط ١٥ سنة بحيث ينتهي من سداد الأقساط عند بلوغه سن الستين وهذا سن التقاعد ونقص الدخل .

١٢/١- وثيقة التأمين المختلط بأقساط مخفضة خلال الخمس سنوات الأولى :

وهذه الوثيقة لا تختلف عن وثيقة التأمين المختلط العادية إلا أن قيمة القسط السنوي المستحق خلال الخمس سنوات الأولى تقدر بنصف قيمة القسط المستحق اعتباراً من السنة السادسة وحتى نهاية مدة الوسيط وتتميز هذه الوثيقة بانخفاض القسط خلال الخمس سنوات الأولى فيجعل من المناسب عرض هذه الوثيقة على صغار السن المبتدئين في حياتهم العملية الذين يرغبون في تغطية تأمينية تناسبهم .

١٣/١- وثيقة تأمين المهر والتعليم :

وهذه الوثيقة تضم الوالد وطفله أو طفله في وقت واحد وتضمن الآتي :

أ- صرف معاش سنويا قدره ٠ % من مبلغ التأمين في آخر ثلاث سنوات (تعليم المرحلة الثانوية) ، أو آخر خمس سنوات (مرحلة التعليم الجامعية) من الوثيقة طبقاً لاختيار الوالد المؤمن عليه ، ويصرف المعاش للطفل المعين في الوثيقة إذا كان على قيد الحياة سواء كان الوالد على قيد الحياة أو وفاته المنية .

ب- صرف مبلغ في تاريخ استحقاق الوثيقة بعد انتهاء مدة صرف المعاش .

ج- في حالة وفاة الوالد أثناء سريان الوثيقة يتوقف عن سداد الأقساط وتبقى المزايا كما هي .

د- في حالة وفاة الطفل خلال سريان الوثيقة وقبل صرف المعاش ترد الأقساط المسددة أما في حالة وفاته خلال مدة صرف المعاش تصرف القيمة الحالية لدفعات المعاش المتبقية ومبلغ التأمين معا .

وبعد استعراض وثائق تأمين الحياة المصدرة بواسطة شركة الشرق للتأمين والمتداولة تقريبا في السوق المصري نجد أن هناك بعض الشركات تتفرد ببعض أنواع أخرى من وثائق الحياة أما بالنسبة للسوق الخارجي فنجد أن التأمين المؤقت هو تأمين الحياة السائد في السوق ويتأثر هذا النوع أيضا بمعدلات التضخم العالمية كلا حسب سوق دولته ، كما تتأثر أنواع وثائق تأمين الحياة في السوق المصري

أخرى ولعدة سنوات بنسب غير معروفة ومقلبة، ولا يمكن التكهن بها بدقة وهو ما تؤكد الدراسات العلمية في معظم بلدان العالم في السنوات العشر الأخيرة بصفة خاصة ، فإذا استمر هذا التعاقب فسوف يكون له آثار سلبية عميقة ومربكة على العقود وأوراق الدين طويلة الأجل المقومة بمبالغ نقدية ثابتة ومنها بالطبع عقد أو وثيقة التأمين على الحياة سواء أكانت هذه الوثيقة تهدف الى دفع مبلغ التأمين sum Assured للمؤمن عليه في حالة بقاءه على قيد الحياة ويتسلمه في نهاية مدة الوثيقة أو يسلم لورثته عند وفاته ، أو كانت تهدف الى دفع معاش دوري ثابت Life Annuities له أو للمستفيدين وفقا لرغبة .

وتتبلور هذه الآثار السلبية في أن التضخم يعنى انخفاض القوة الشرائية لنفس المبلغ من النقود وبالتالي فان التضخم المستمر المتعاقب لسنوات سيجعل حاملي وثائق تأمين الحياة يتسلم مبلغا محدد من النقود كان يمكن لصاحبه من العيش في مستوى ملائم في الماضي أي عندما حرر عقد أو وثيقة التأمين إلا أنه الآن وبعد التأثير بمعدلات التضخم لا يمكنه من العيش في هذا المستوى الملائم آنذاك ، بل في مستوى أقل ويصبح هذا المستوى أكثر انخفاضا كلما كان معدلات التضخم أكثر شدة وكانت نسبة ارتفاع الأسعار عالية ، أي أن التضخم يقلل من أهمية التأمين على الحياة كوسيلة للحفاظ على مستوى ملائم من المعيشة لمن أمنوا على حياتهم عندما يصلون إلى سن الخطر من وجهة نظرهم ولتعويض النقص في دخولهم نتيجة لوصولهم لهذه السن .

فإذا استمرت معدلات التضخم في التعاقب وتأكد الأفراد من أنهم لن يستفيدوا كثيرا من التأمين على الحياة بسبب هذا التضخم ومن أن هذا التضخم يضعف المزايا المستقبلية للتأمين على الحياة فإن هذا التأمين يصبح موضوعا غير ذي بال وقليل الأهمية ، فيقل إقبال الناس عليه وبالتالي يتقلص نشاط شركات التأمين على الحياة .

٣- التطور المطلوب فى السياسات الاستثمارية لشركات التأمين لمواجهة آثار التضخم :

إن التضخم وما يرافقه من متغيرات عديدة ومتقلبة فى الاقتصاد والأسواق المالية ونشاط التأمين على الحياة ، كما بينا سابقا يفرض على شركات التأمين التي تمارس هذا النوع من التأمين أن تعيد النظر فى سياستها الاستثمارية حتى تطورها وتجعلها أكثر ملاءمة لهذه المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة ، فهذه الشركات أصبحت نتيجة لهذه الظروف فى حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى مكونات حافظة استثماراتها لكي تصبح أكثر مرونة وسيولة وتتمشى باعتبارها أصل من أهم أصول ميزانية شركة التأمين مع التغيرات التي تحدث فى العناصر الرئيسية لخصوم ميزانيتها ، فعليها أن تعتمد بشكل أقل على الاستثمارات التقليدية طويلة الأجل وذات العائد الثابت وتجه إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات ذات العائد المتغير والأقل أجلا وقصيرة الأجل والتي أصبحت تدر عائد كبيرا ، وتتميز بأنها أكثر قدرة على التحول والتواءم المناسب والسريع مع الظروف الاقتصادية وظروف سوق المال المتقلبة والتي صاحبت ظاهرة التضخم العالمية الحالية التي تتميز بوجود كساد وبطالة متقلبة ومحسوسة إلى جانب التضخم المؤثر.

ولقد أصبح مبدأ تحقيق التوازن والوفاق أو التكامل بين أصول وخصوم الميزانية فيما يتعلق بطول أو قصر الأجل والسيولة والعائد والتكلفة ، من أهم المبادئ المعاصرة التي ترتكز عليها السياسات الاستثمارية المتطورة لشركات التأمين المصرية والعالمية وهو ما يطلق عليه الآن فن إدارة الأصول والخصوم Asset Liability Management Technique وتطبيق هذا المبدأ يعنى أنه على إدارة شركة التأمين أن تحقق الربط والتنسيق والتكامل بين أنواع وثائق التأمين التي تصدرها وبين سياستها الاستثمارية ، ولم يعد من المناسب أن يطبق الأسلوب القديم وهو الفصل أو الاستقلال أو عدم التفاهم والتنسيق بين القسم المسئول عن تصميم وإقرار وثائق التأمين التي تصدرها شركة التأمين وبين الإدارة أو القسم

في حدوث مشكلات وتناقضات مالية ذات أهمية بالغة لعدد من الشركات .
إن تعاضم الدخل من الاستثمارات وتزايد قيمتها والحفاظ على سلامتها
وسيولتها في نفس الوقت سيكون المحور الأساسي للاختيار واتخاذ القرار
الاستثماري لشركة التأمين خلال سنوات التضخم التي يعيشها العالم الآن ، كذلك
فإن شركات التأمين فرع الحياة يجب أن تعمل على تدعيم حافظة استثماراتها بهذا
النوع من الأصول الاستثمارية ذات القدرة الأكبر على مقاومة التضخم Inflation
Resistant Investment وذلك حتى تواجه التضخم من ناحية ، وتعوض ما قد
يلحق باستثماراتها النقدية أو ذات العائد الثابت من أضرار بسبب التضخم من
ناحية أخرى ويقصد بالاستثمارات التي تقاوم التضخم تلك الأصول الاستثمارية
التي تتزايد قيمتها وأرباحها في ظل التضخم وسريانه مثل بعض الممتلكات
العقارية والحصص والمساهمات في الشركات الاستثمارية المختلفة .

٤- تطوير أساليب التأمين على الحياة لحمايته من الآثار السلبية للتضخم والأساليب المقترحة :

إن الآثار السلبية للتضخم تصيب التأمين على الحياة بشكله التقليدي أي
وثائق التأمين التي تستحق بمبلغ ثابت في نهاية مدتها ،
لذلك فقد توصل رجال التأمين سواء في السوق المصري أو السوق
المصري أو مقارنة مقاييس ومؤشرات التضخم . السوق الخارجي خاصة في
السنوات العشرين الأخيرة إلى تطوير لهذا الآثار السلبية للتضخم ، وبالتالي يظل
التأمين على الحياة وسيلة ادخارية هامة للأفراد وللإقتصاد القومي ، ويظل يحقق
أهدافه الاجتماعية والاقتصادية السامية .

وتقوم فكرة تطوير أسلوب التأمين على الحياة على أساس تعويض حملة
الوثائق عن انخفاض القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لمبلغ التأمين بسبب التضخم
فيجعل هذا المبلغ غير ثابت كما هو الحال في الأسلوب التقليدي للتأمين على

الحياة، وبالتالي يصبح مبلغ التأمين متغيرا ويزداد من سنة إلى أخرى حتى يمكن تجنب انخفاض قيمة النقود والقوة الشرائية لمبلغ التأمين عند استحقاقه كما كان يحدث في حالة التأمين التقليدي على الحياة بمبلغ ثابت .

١/٤ - أهم أنواع وثائق التأمين على الحياة المطورة : (١٣)

وقد أسفر تطوير أسلوب التأمين على الحياة عن عدة أنواع من وثائق التأمين على الحياة ، وأهم هذه الأنواع هي :

(أ) وثائق التأمين مع الاشتراك في الأرباح With Profit وتعني أن المبلغ الثابت والأصلي للتأمين على الحياة يزيد كل عام بنسبة تعلنها شركات التأمين وفقا لسياستها الاستثمارية وأرباحها المحققة .

(ب) وثائق التأمين على الحياة التي يرتبط التغيير في مبلغها بالتغيير في الرقم القياسي لأسعار التجزئة . Retail Price Index Linked

(ج) وثائق التأمين على الحياة التي يرتبط التغيير في مبلغها بالتغيير في قيمة أو عائد ورقة أو مجموعة معينة من الأوراق المالية خاصة أسهم الشركات الناجحة Equity - Linked .

٢/٤ - وثائق التأمين على الحياة المقترحة لحل مشكلة التضخم :

ويقترح الباحث عدد من الطرق لتصميم وثائق تأمين الحياة مع مراعاة الآثار السلبية للتضخم مثل :

١/٢/٤ - إصدار وثيقة تأمين الحياة ومعالجة القسط بمتوسط معدلات التضخم المتوقعة خلال مدة الوثيقة ، وفي نفس الوقت يعالج مبلغ التأمين في تاريخ الاستحقاق بمعدل التضخم الواقع في سنته ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار :

- معالجة قسط التأمين بمتوسط معدلات التضخم المتوقع خلال مدة التأمين ، بعد تكوين سلسلة زمنية لمعدلات التضخم والتنبؤ بمعدلات التضخم لسنوات سريان

بعد تقسيم مدة التأمين لفترات متساوية ، فإذا كانت مدة الوثيقة عشرون سنة مثلاً تقسم أربع فترات كل فترة خمس سنوات ، ثم يحسب لكل فترة متوسط لمعدلات التضخم المتوقعة يعالج بنسبته القسط في سنوات تلك الفترة ، وبالتالي يتغير القسط بتغير معدلات التضخم كل فترة ، وبهذا تساير الوثيقة من ناحية القسط معدلات التضخم خلال مدة الوثيقة كلها ، وفي تاريخ استحقاق مبلغ التأمين يعالج بمعدل التضخم الخاص بهذه السنة .

وتتمتع هذه الطريقة بدرجة من الدقة في علاج الآثار السلبية للتضخم .

وسوف تحققا الوثيقتين المصممين بالطريقتين السابقتين عدد من النتائج :

أ- بالنسبة للمؤمن له :

- ١/أ- لم يتأثر المؤمن له بمعدلات التضخم في المستقبل نتيجة معالجة القسط والذي يتبعه معالجة خاصة لمبلغ التأمين .
- ٢/أ- إقبال المؤمن لهم على شراء تلك الوثائق .
- ٣/أ- إعادة حسابات التكلفة والعائد بالنسبة للمؤمن لهم فتعطى لهم درجة من الرضا على وثيقة تأمين الحياة .

ب- إما بالنسبة لشركات التأمين :

- ب/١- فرق الأقساط سوف يتيح للشركة فرص أكبر للاستثمار وزيادة الملاءة المالية للشركة .
- ب/٢- انخفاض معدلات الإلغاء لدى شركة التأمين .
- ب/٣- ضمان زيادة الإصدارات كل فترة مع استمرار المستأمنين أنفسهم دون تكلفة إدارية تتحملها الشركة .

ب/٤- انخفاض معدلات التصفية وحرص المؤمن لهم على الاستمرار في سريان وثائقهم .

ب/٥- انخفاض معدلات الاقتراض بضمان الوثيقة من جانب المؤمن لهم .

(ج) وبصفة عامة تتميزا الطريقتين السابقتين بعدة مزايا منها :-

ج/١- سهولة الفهم والإدراك من جانب المؤمن لهم ومن جانب القائم بعملية الإصدار ، وكذلك سهولة التسويق من جانب منتجي التأمين .

ج/٢- تتميزا بالعدالة والمنطقية في حساب التغيير في القسط والذي يقابله تغيير في مبلغ التأمين ، فهما يحققا العدالة بين المؤمن لهم وشركة التأمين .

ج/٣- تساعد المؤمن لهم على زيادة مبلغ التأمين دون الخضوع للكشف الطبي .

ج/٤- تكاد الأعباء تكون ثابتة خلال مدة التأمين بالنسبة للمؤمن لهم .

ج/٥- تناولت الطريقتين حل لمشكلة التضخم بشيء من الواقعية وبأسلوب علمي يعتمد على أسلوب إحصائي (السلاسل الزمنية) .

ج/٦- إعطاء المؤمن لهم الإحساس بمعالجة الآثار السلبية للتضخم .

ويعاب على هاتين الطريقتين ، ارتفاع تكلفة الوقت والجهد في حساب القسط خلال مدة التأمين ، وكذلك في حساب متوسط معدلات التضخم المتوقعة فلا بد أن تعتمد على بيانات دقيقة لكي تأتي بنتائج دقيقة .

٤/٢/٣- إصدار وثيقة تأمين الحياة ومعالجة مبلغ التأمين بمعدلات التضخم :

واستخدام معادلة حساب القسط العادية ، مع فصل مبلغ الحياة عن مبلغ الوفاة عند تحديد الأثر السليبي على كلاهما .

وطبقا لهذه الطريقة يتم تعديل مبلغ التأمين في ضوء معدل التضخم المتوقع وبالتالي حساب القسط وفقا لهذا التعديل باستخدام المعادلة العادية ، وللتوضيح نضرب المثال التالي :

مثال (١) :

شخص يرغب في شراء وثيقة تأمين حياة مختلط بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية ولمدة

جنية .. قيمة القسط = مبلغ التأمين المعالج × (احتمال الحياة × معدل الفائدة الفني).

$$\text{.. القسط في حالة الحياة} = 10800 \times 3\% = 464,40 \text{ جنية}$$

ثانيا - في حالة الوفاة :

وباعتبار أن مبلغ التأمين يغطي تأمين مؤقت سنوي يتجدد بمبلغ يساوي مبلغ الوفاة مضروبا في معدل التضخم وحساب القسط المقابل للتغيير في مبلغ الوفاة . فسوف نجد أن :

$$\text{القسط في حالة الوفاة} = 10000 \times 5\% + (10000 \times 5\% \times 5\%)$$

$$= 50 + 250 = 300 \text{ جنية}$$

ومن أولا وثانيا نستنتج قيمة القسط المطلوب لوثيقة تأمين حياة مختلط :

القسط لوثيقة حياة مختلط = 464,4 + 300 = 764,4 جنية بدلا من القسط العادي

$$\text{دون التأثير بمعدلات التضخم} = 10000 \times 3\% = 430 \text{ جنية}$$

وهذا الفرق بالزيادة بين القسط المعالج بمعدلات التضخم والقسط العادي

ويبلغ 88,4 جنية أي بنسبة 0,56% من القسط العادي وتحصل عليه شركة

التأمين نظير معالجة الآثار السلبية للتضخم والتي قد تطرأ على القسط ، والمقابلة

لزيادة في مبلغ التأمين تقدر بمبلغ 800 جنية في مثالنا قد زيد به مبلغ التأمين

ويحصل عليه المؤمن له في ظل التضخم فيصبح مبلغ التأمين 10800 جنية بدلا

من مبلغ 10000 جنية عند تاريخ الاستحقاق .

٤/٢/٤ - إصدار وثيقة تأمين حياة والتي يتحدد مزاياها للمستفيدين على أساس قيم

الوحدات الاستثمارية التي يتم استثمار أموال الوثيقة فيها .

وهنا يتحمل المؤمن لهم المخاطر الاستثمارية بالكامل ويقتصر دور شركات

التأمين على تقديم خبراتها وإمكانياتها في مجال الاستثمار الذي يتيح إلى درجة

كبيرة الحد من مخاطر الاستثمار التي يتحملها المؤمن لهم على الأفراد .

وفى حالة ضمان الوثيقة لحد أدنى لمبلغ التأمين فى حالة الوفاة ، فإن ذلك يعنى تحمل شركة التأمين المصدرة لهذه الوثيقة لجزء من مخاطر الاستثمار .
 علما بأن ضمان حد أدنى لمبلغ التأمين لا تسرى على القيم الخاصة بالتصفية والتي تتوقف تماما على قيمة الوحدات الاستثمارية المشتراة لحساب الوثيقة .
 وهنا توجد حالتين :

الحالة الأولى :

وتعتمد على القسط المتساوي وباستخدام بيانات المثال رقم (١) السابق نجد أن:
 .. القسط = مبلغ التأمين × (احتمال الحياة × معدل الفائدة الفني)
 .. القسط = ١٠٠٠٠ × ٨,٨% = ٤٨٠

وينقسم هذا القسط إلى جزئين :

الجزء الأول : يغطي خطر الوفاة (تأمين مؤقت)
 = ١٠٠٠٠ × ٥% = ٥٠٠ جنية

الجزء الثانى : يغطي خطر الحياة (الوقفية البحتة)
 = ٤٨٠ - ٥٠ = ٤٣٠ جنية .

ويوجه قسط الحياة للاستثمار فى صكوك من الأسهم والسندات فى صناديق خاصة بشركة التأمين لدى بورصة الأوراق المالية ، وبفرض أن عدد الصكوك التي تخص هذه الوثيقة عشرة صكوك .
 .. قيمة الصك الواحد = $\frac{\text{المبلغ المستثمر}}{\text{عدد الصكوك}}$

$$= \frac{٤٣٠}{١٠} = ٤٣ \text{ جنية}$$

السنة	القيمة السوقية في بداية الفترة	القيمة السوقية في نهاية الفترة	التوزيعات	الإجمالي
١	٤٣	٤٥,٤	١	٤٦,٤
٢	٤٥,٥	٤٤	,٧٥	٤٤,٧٥
٣	٤٤,٧	٤٧,٣	٢,٣	٤٩,٦
٤	٤٢,٣	٤٥,٦	٢,٢	٤٧,٨
٥	٤٣,٧	٤٦,٢	١,٤	٤٧,٦

فإذا حدثت الوفاة فإن المبلغ المستحق للمؤمن له :

$$\text{في السنة الأولى} = 10000 + (10 \times 46,4) = 10464,- \text{ جنية}$$

$$\text{وإذا حدثت في السنة الثانية} = 10000 + (10 \times 44,75) = 10447,5 \text{ جنية}$$

$$\text{وإذا حدثت في السنة الثالثة} = 10000 + (10 \times 49,6) = 10496,- \text{ جنية}$$

وهكذا بالنسبة لسنوات مدة الوثيقة ووفقا لبيانات الجدول بعد استكمالها بالطبع .

أما في حالة الحياة فإن :

المبلغ في تاريخ الاستحقاق =

$$\left(\text{مبلغ التأمين} + \left(\frac{\text{القيمة السوقية في نهاية} + \text{التوزيعات لسنة} \times \text{عدد الصكوك}}{\text{الفترة لسنة الاستحقاق}} \right) \right)$$

الحالة الثانية :

وتعتمد هذه الطريقة على القسط الطبيعي وليس القسط المتساوي ، وطبقا

لهذه الطريقة لا يوجد مبلغ تأمين محدد ولا يوجد قسط محدد ، وبالتالي ليس هناك

التزام ثابت على المستأمن ولكن يدفع قسط معين كل فترة .

(أ) يتم تحديد التزام المستأمن بعلاوة تضخم على القسط :

فرق القسط = القسط الذي يرغب المؤمن له - تكلفة خطر الوفاة حسب سن

في دفعه المؤمن له في هذه السنة

هذا الفرق يتم استثماره في الأسهم والسندات ، وذلك من خلال عدد معين من

وحدات الاستثمار .

مثال (٣) :

السنة	مبلغ التأمين	احتمال الوفاة	القسط	معدل التضخم الفرضي (%)	المبلغ المقابل للتضخم
١	١.٠٠٠٠	,٠٠٧٣	٧٣	٨	٨٠٠
٢	١.٠٠٠٠	,٠٠٧٥	٧٥	٨	٨٠٠
٣	١.٠٠٠٠	,٠٠٧٦	٧٦	٦	٦٠٠
٤	١.٠٠٠٠	,٠٠٧٩	٧٩	٧	٧٠٠
٥	١.٠٠٠٠	,٠٠٨٠	٨٠	١٠	١.٠٠٠

علاوة التضخم = المبلغ المقابل للتضخم × احتمال الوفاة

$$٨٠٠, - \times ,٠٠٧٣ = ٥,٨٤ \text{ جنية}$$

$$٨٠٠, - \times ,٠٠٧٥ = ٦ \text{ جنية}$$

$$٦٠٠, - \times ,٠٠٧٦ = ٤,٥٦ \text{ جنية}$$

$$٧٠٠, - \times ,٠٠٧٩ = ٥,٥٣ \text{ جنية}$$

$$١.٠٠٠, - \times ,٠٠٨٠ = ٨ \text{ جنية}$$

وبعد تضاف علاوة التضخم إلى القسط الذي رغب في دفعه المؤمن له

والسابق تحديده بداية .

(ب) ويتحدد مبلغ التأمين المستحق في أي وقت سواء في حالة الوفاة أو في

حالة استحقاق مبلغ التأمين وفقا للمعادلة الآتية :

مبلغ التأمين المستحق = مبلغ التأمين السابق + القيمة السوقية للأسهم

تحديده وحسب رغبة

والسندات المستثمرة

المؤمن له

لحساب العقد

علما بأنه إذا توفف المؤمن له عن دفع الأقساط بعد تحديدها أو في أي

وقت، فإنه يتم استنفاد حسابه لدى الشركة لتغطية خطر الوفاة إلى أن يصل

رصيده (صفر - دائن - مدين) فيسوى الحساب ، وفي هذه الحالة يتم إلغاء

الوثيقة .

قسط ثابت أو متغير ، ولكنها تدور حول نفس الأساس وهو زيادة مبلغ التأمين من سنة إلى أخرى لملافاة الآثار السلبية للتضخم على القوة الشرائية لمبلغ التأمين الثابت كما هو الحال في الأسلوب التقليدي للتأمين على الحياة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركات التأمين تعاني مثلها مثل كافة الشركات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة من ارتفاع نفقاتها الإدارية المختلفة فى أوقات التضخم ، فعادة ما تستطيع هذه الشركات أن تواجه الزيادة فى نفقاتها فى أوقات التضخم من الزيادة فى هذه الإيرادات .

والجدير بالذكر أنه وإن كانت ظاهرة التضخم التي انتشرت فى معظم بلدان العالم واستمرت فى السنوات الأخيرة هي السبب الرئيسي الأول فى ظهور وانتشار هذه الأنواع الجديدة والمتجددة من وثائق التأمين على الحياة والتي تضمن عائدا أو مبلغ تأمين متزايد من سنة لأخرى ، فإنه توجد أيضا أسباب أخرى تابعه ساعدت على ظهور وانتشار هذه الأنواع من وثائق التأمين على الحياة ، مثل المنافسة من قبل المؤسسات المالية الأخرى ، وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والقروض وأخيرا التطور العظيم فى الإمكانيات المتاحة لأجهزة الكمبيوتر .

ولقد سايبرت شركات التأمين فى السوق المصري التطور العالمي فى أساليب التأمين على الحياة ، وطبقت منذ سنوات عديدة نظام التأمين على الحياة مع الاشتراك فى الأرباح ، واستطاعت تلك الشركات أن تزيد النسبة المئوية لزيادة مبلغ الوثيقة عدة مرات ولم تطبق أي شركة فى السوق المصري حتى اليوم أنواع الوثائق المرتبطة بالأرقام القياسية لأسعار التجزئة (المستهلك) أو مجموعة من الأوراق المالية مثلما فعلت شركات التأمين على الحياة فى السوق الخارجي مثل سوق إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، ذلك لأن تطبيق هذه الأنواع الأكثر تطورا رهن بتطور وتقدم أسواق المال وضخامتها وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وزيادة إقبالهم على التأمين على الحياة فى الدول التي يعمل فيها بهذه الأنواع المتطورة من الوثائق ، هذا بالإضافة إلى أن هذا

الأمر يتطلب أيضا تطورا إداريا خاصا داخل شركات التأمين التي تمارسه . وبالرغم من أن هذه الأساليب المستحدثة في التأمين على الحياة قد نجحت في مواجهة الآثار السلبية للتضخم يعد أن عجز عن ذلك أسلوب التأمين التقليدي ، وما زال البحث يدور عن أساليب أخرى مبتكرة يمكن أن تكون أكثر توفيقا في تحقيق ذلك .

إلا أنه يجب علينا أن لا ننسى أنه بالإضافة إلى التطور المشار إليه في أساليب التأمين فإن أهمية التأمين على الحياة ما زالت تستمد قوتها أيضا من تأمين خطر الوفاة حيث يطمئن حامل الوثيقة من أن ورثته أو من يحددهم سيضمنون دخلا مناسباً لهم في حالة وفاته المفاجئة أو قبل الأوان وهذه الميزة ينفرد بها تأمين الحياة عن باقي الأوعية الادخارية الأخرى .

٥- دور وثائق تأمين الحياة كعنصر مساعدا في الحد من التضخم :

لا شك أن التطور الذي أشرنا إليه في أساليب التأمين والسياسات الاستثمارية لشركاته سيحافظ على بقاء نشاط التأمين ونمو المضطرب بالرغم من نفس الظاهرة التضخمية واستمرارها . ولا شك أيضا أن بقاء نشاط التأمين ونمو نشاطه يعنى بقاءه كعنصر اقتصادي يساعد في الحد من التضخم ، فالتأمين وسيلة ادخارية جيدة وهي بذلك تعتبر عنصرا مساعدا في الحد من التضخم حيث أن زيادة المدخرات تعنى تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات مما يحد من التضخم ومن ارتفاع الأسعار وتقلبها ، كذلك فإن زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة في الاستثمار وتدعيم الإنتاج في القطاعات المختلفة تؤدي في النهاية إلى المساعدة في زيادة المعروض من السلع والخدمات وهذا أيضا يعتبر عنصرا من العناصر التي تؤدي إلى الحد من التضخم ومن ارتفاع الأسعار .

كما أن التأمين بصفة عامة يؤدي إلى شيوع مناخ الأمان وإلى العمل باطمئنان وبكفاءة عالية دون خوف أو تردد ودون تأخر أو توقف غير عادي في حالة حدوث الخطر المؤمن منه ، ولا يخفى أن وجود التعويض الناتج عن التأمين

وعندما تستثمر شركات التأمين جزءا هاما من أموالها الاحتياطية في شراء السندات والأوراق المالية الحكومية - التي غالبا ما تلزمها بها قوانين دولها - فإن هذه الشركات تساهم بذلك في تمويل النفقات الحكومية من مدخرات حقيقية وليس بأسلوب التمويل بالعجز أو عن طريق زيادة الإصدار النقدي ، ومن المؤكد أن أسلوب شركات التأمين من تمويل جانب من الإنفاق الحكومي بمدخرات حقيقية هو أسلوب صحي وغير تضخمي ومتوازن ويمكن أن يكون له دور هام في سياسة الحكومة لمواجهة التضخم والحد منه .

نتائج وتوصيات البحث

أولاً - النتائج :

نعرض فيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال التحليل السابق والتي يمكن من خلالها اختبار مدى صحة الفروض التي بنى عليها البحث.

١- قدمت الدراسة عرضاً لنتائج حساب مقاييس التضخم المختلفة فى الاقتصاد المصري فى الفترة التي تبدأ باستئناف الخطط الخمسية ، أي من عام ١٩٨٧/٨٦ حتى عام ١٩٩٨/٩٧ .

٢- تتمثل مقاييس التضخم المعروضة فى الأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى المقاييس التي ترتبط بالطلب والمتغيرات النقدية وهى معدل الضغط التضخمي ، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدي .

٣- واجهت الدراسة مشكلة عدم وجود سلسلة واحدة منسقة من البيانات تشمل الفترة الزمنية كلها ، وقد واجه الباحث ذلك باستخدام معدلات نمو المتغيرات من واقع البيانات الحديثة لاستكمال سلسلة البيانات بشكل منسق .

٤- أن الأرقام القياسية للأسعار وبصفة خاصة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تعتبر أداة جيدة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار المستهلكين والتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود .

٥- أن كبح جماح التضخم ومجابهة تلك المشكلة ، يعتبر أحد الركائز الأساسية لنجاح سياسة إصلاح المسار الاقتصادي وهذا ما تهدف إليه الحكومات وتساعدتها الشركات والمنظمات ، لهذا ، وفى ضوء ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن فمن المتوقع انخفاض معدل التضخم فى السنوات القادمة .

٦- نتيجة للطبيعة التراكمية لظاهرة التضخم فإن زيادة المستوى العام للأسعار خلال فترة ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاتجاهات التضخمية فى المستقبل، إذ تعتبر مشكلة التضخم ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

٧- إن التضخم يؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الأفراد الخاصة بالادخار والاستثمار وشراء التأمين ، إذ من المتوقع أن يؤدي الارتفاع المستمر فى الأسعار إلى ضعف الميل للادخار وشراء التأمين خاصة إذا كان سعر الفائدة أو العائد غير كاف لتعويض أصحابها عن التدهور فى القوة الشرائية للنقود .

٨- أسفرت الدراسة عن أربع إصدارات لمكافحة الآثار السلبية للتضخم بالإضافة للإصدارات المتطورة ، وأيضا السياسات الاستثمارية المطلوبة لشركات التأمين لمواجهة آثار التضخم ، وهكذا يظل التأمين عنصرا مساعدا فى الحد من التضخم.

٩- إن إصدار بعض وثائق تأمين الحياة المطورة والوثائق الأربع المقترحة سوف يحد من الآثار السلبية للتضخم ، ويزداد تباعا إقبال جمهور العملاء على ذلك الوثائق لإحساسهم بالرضا عن تأمين الحياة ، وانخفاض معدلات الإلغاء ومعدلات التصفية بالنسبة لشركات التأمين .

ثانياً : التوصيات

- ١- استمرار سياسة تحرير الفائدة للوصول بهذا إلى السعر الحقيقي الموجد ، كما نوصى بالاهتمام الكافي لتنفيذ مشروع التأمين على الودائع حماية للمودعين سواء بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية .
- ٢- تجنب الاعتماد على الإصدار الجديد فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، والاعتماد بقدر الإمكان على تمويله بموارد حقيقية .
- ٣- اتساق سياسة الحكومة فى مجال الاستثمار مع برنامج تحرير الاقتصاد القومي وأعمال قوى السوق ، والذي يهدف فى نفس الوقت إلى قصر النشاط الاقتصادي الحكومي على المشروعات الاستراتيجية القائمة .
- ٤- تتمثل فلسفة الإصلاح الاقتصادي فى العودة إلى نظام الحرية الاقتصادية وإطلاق قوى السوق بطريقة تدريجية داخل إطار متكامل من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية التي تتسق فيما بينها ، أما وظيفة الدولة الاقتصادية فتتمثل فى مراعاة البعد الاجتماعي وحماية المواطنين الأقل حظاً وتصحيح المسار الاقتصادي كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .
- ٥- ضرورة وضع استراتيجية واضحة لشركات التأمين تأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم وأثرها السلبي على وثائق تأمين الحياة .
- ٦- إعادة النظر فى السياسات الاستثمارية والأسس الموضوعية للاستثمار فى شركات التأمين مع الإعلان باستمرار عن نتائج تلك الاستثمارات وكيفية مشاركة وثائق تأمين الحياة فى الأرباح .
- ٧- إعطاء الاهتمام الكافي للتطوير المستمر فى تصميم وثائق تأمين الحياة بما يتمشى مع تقلبات معدلات التضخم وأسعار السوق ، لزيارة إقبال جمهور العملاء على تلك الوثائق .

مصر " ، معهد التخطيط القومي ، الجزء الأول - قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٩٣) - سبتمبر ١٩٩٧ .

٢- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - الكتاب الإحصائي السنوي -
١٩٩٨/٩٧ .

٣- World Bank - Trends in Developing Economies - 1997 - A World
Bank Book .

٤- محمد زكى شافعي، مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤

٥- د. سهير أبو العنين ، مرجع سبق ذكره .

٦- د. أحمد نصحي وممدوح حبسة ، " آليات التضخم من خلال العوامل النقدية "
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ .

٧- د. فتحية زغلول ، " تقييم مقاييس التضخم فى مصر " ، مركز البحوث
والدراسات الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة القاهرة - ١٩٩٧ .

٨- World Bank - Trends in Developing Economies - 1998 - A World
Bank Book .

٩- د. نادية مكارى جرجس ، تعقيب على بحث تقييم مقاييس التضخم فى مصر
والعالم " ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٧ .

١٠- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - الكتاب الإحصائي السنوي -
١٩٩٨/٩٧ .

١١- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - المرجع السابق .

١٢- شركة الشرق للتأمين ، سجلات وتقارير الشركة ، يونية ١٩٩٩ .

١٣- شركة الشرق للتأمين ، المرجع السابق .

ثانيا - الدوريات والتقارير

- الدوريات والتقارير العربية :

١- الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، قياس اتجاهات التضخم فى جمهورية مصر العربية ، مرجع رقم ١٩٩٦/٢٠٢٢/٧١، القاهرة أغسطس ١٩٩٦ .

٢- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، القاهرة ، أعداد مختلفة .

٣- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، القاهرة، أعداد مختلفة .

٤- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائي السنوي، السنوات من ١٩٨٣/٨٣ الى ١٩٩٨/٩٧ .

٥- مجلس الشورى - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إدارة التنمية فى الاقتصاد القومي عام ١٩٩٥، تطوير ميزان المدفوعات المصري ١٩٩٧، والملحق رقم (٢).

٦- وزارة التخطيط، تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)، الاطار المبدئى، الجزء الأول ، فبراير ١٩٩٧ .

- الدوريات الأجنبية :

1- J. D. Cummins, "Statiscal and financial Models of Insurance Pricing and the Insurance Firm.", the Journal of Risk and Insurance, No. 58, 1991 . PP. 266 - 290 .

2- World Bank, (1995), World Development Report, Washington D. C.

من قسم الرياضة والاحصاء والتأمين - كلية التجارة - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٨ ،
وعمل معيدا بقسم الرياضة و الاحصاء والتأمين - بكلية التجارة - جامعة المنوفية ،
ثم مدرسا مساعدا فمدرسا وحاليا استاذ مساعد بنفس الكلية ، فقد حصل على
الماجستير والدكتوراه فى التأمين من جامعة أسيوط ، وله أبحاث منشورة فى مجال
التأمينات العامة وتسويق التأمين والتأمينات الاجتماعية واستثمار أموال شركات التأمين

Life insurance policies and inflation with methods of Curing in the Egyptian market and international markets

Dr. Moh. Fouad Moh. Hassan

**Faculty of Commerce
Minoufyia University**

ABSTRACT

The phenomenon of inflation will be change with ranadom way the economic and finance situation of personal limited income , That will be effectiveness to huge level of prices , The improvement of Mathematics, Statistice, Lactory and economy construct insurance industry on scientism supports.

That prove with discussion do not found politics for organization to definition and carrying out the insurance programs under the phenomenon of inflation , It must be service the aims of insureds and insurers at the same time.

Some countries have been more or less successful in slowing inflation with official stabilization policies higher interest rates, increased taxes, and reduced public spending.

Some policies of life insurance appear with development and suggested four policies in research, That will be limit through negative effects to inflation , that will exaggeration request of persons, and decline the rate for cancel and clarification through insurance companies.